السلام Aştî

صحيفة سياسية ثقافية اجتماعية منوعة تصدر عن
حزب السلام الديمقراطي الكردستاني

العدد(110) تشرين الثاني 2025

partiya.asti

selamdemocratic@gmail.com

www.selamdemocratic.com

2 تحديات وفرص دمج "قسد" ضمن الجيش السوري الجديد
مصطفى مصطفى

4 حكومة دمشق وفاتورة «إرضاء الجميع»
فرهاد حمي

6 ازدواج الهوية الرقمية والواقعية.. صراع الـ"أنا" بين العالمين
علي غزالة

افتتاحية العدد

٣٥ حزباً وكياناً سياسياً واجتماعياً تعلن تضامنها مع المكون العلوي

أعلن ٣٥ حزباً وكياناً سياسياً واجتماعياً في إقليم شمال وشرق سوريا، من بينها حزب السلام الديمقراطي الكردستاني، عبر بيان مشترك، تضامنها الكامل مع المكون العلوي في مواجهة الاستهداف الطائفي والتهجير القسري والقتل على الهوية.

وجاء في نص البيان: «نتابع بقلق بالغ ما يتعرض له المكون العلوي في مناطق وجوده، وفي مدينة حمص منذ أيام بشكل خاص، حيث تعرضت أحياؤهم في حمص لهجوم ممنهج من قبل مجموعات مسلحة موالية لسلطة دمشق، تمثّل في تخريب المحال التجارية وحرق المنازل وترهيب السكان وطردهم من بيوتهم. وقد أكدت الشهادات الميدانية أن قوات الأمن العام تدخلت ليس لحماية المدنيين، بل لتسهيل عمل هذه المجموعات وتوفير الغطاء لها.

ونتيجة لدعوة الشيخ غزال غزال رئيس المجلس الإسلامي العلوي الأعلى، خرجت مظاهرات سلمية عارمة في معظم المناطق ذات الأغلبية العلوية للتنديد بهذا العدوان الطائفي الخطير، والمطالبة بالفيدرالية في سوريا. فكان رد سلطة دمشق إطلاق الرصاص الحي على تجمعات المتظاهرين العزّل في بعض المناطق، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى من أبناء المكون العلوي نفسه الذي ادّعت السلطة يوماً أنها تحميها.

كما أن اتهام السيد أحمد الشرع الرئيس المؤقت لسوريا، لهذه الاحتجاجات السلمية بأنها «مدفوعة من جهات خارجية» هو تكرار حرفي لخطاب النظام البائد الذي كان يصف كل صوت سوري حر بـ «العمالة» و«المؤامرة». هذا الخطاب لم يبنِ سوريا يوماً، وكان يجب ان يسقط مع سقوط صاحبه، ولن يبني سوريا الجديدة اليوم.

إن سلطة دمشق الحالية أثبتت، خلال مسيرة أشهر، أنها لا تقف على مسافة واحدة من المكونات السورية، وأنها غير قادرة وغير راغبة في حماية التنوع السوري الذي هو سر قوة هذا البلد وجماله. كما أثبتت أنها لا تختلف في جوهرها عن السلطة البائدة في استخدام العنف ضد المدنيين العزّل واعتماد الخطاب الطائفي التحريضي المقيت، وتصفية الخصوم حسب ذلك.

لذلك فإننا في الأحزاب السياسية لشمال وشرق سوريا:

١- ندين بأشد العبارات الاعتداء الطائفي الذي يتعرض له المكون العلوي في أماكن وجوده، وكل اعتداء مماثل، سواء في الجنوب او الشمال أو الشرق، وفي أي بقعة من سوريا.

٢- نعلن تضامننا الكامل مع المكون العلوي في مواجهة الاستهداف الطائفي والتهجير القسري والقتل على الهوية.

٣- نطالب بمحاسبة فورية وعادلة لكل من شارك أو سهّل أو غطّى هذه الجرائم، سواء من المجموعات المسلحة أو من الأجهزة الأمنية.

٣- نرفض رفضاً قاطعاً أي خطاب طائفي أو تكفيري أو تهجيري من أي جهة كانت، ونؤكد أن سوريا لن تقوم إلا على أساس الحرية والمساواة بين المكونات.

٤- نؤكد أن الحل الوحيد والجذري للأزمة السورية هو الانتقال الفوري إلى عملية سياسية شاملة، يشارك فيها ممثلو كل المكونات السورية (الكرد، والعرب، والعلويين، والمسيحيين، والدروز، والسريان، والآشوريين، والتركمان، وغيرهم) والقوى السياسية الديمقراطية في كتابة دستور ديمقراطي جديد يرسي دولة ديمقراطية لا مركزية تحمي حقوق الجميع وتوزع السلطة والثروة بطريقة عادلة.

٥- ندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية في حماية المدنيين السوريين، وإلى الضغط لوقف الانتهاكات فوراً وإطلاق عملية سياسية حقيقية برعاية دولية.

سوريا لن تُبنى بالرصاص ولا بالتهجير ولا بالخطاب الطائفي. سوريا ستُبنى فقط بالعدالة والمساواة والشراكة الحقيقية بين كل مكوناتها».

عن الوحدة الوطنية المزعومة

شهدت سوريا خلال احتفالات ما سُمِّي بـ"الوحدة الوطنية" التي دعا إليها الرئيس الانتقالي أحمد الشرع مشاهد صادمة تكشف حجم الهوة بين الخطاب الرسمي اللامع، وبين الواقع الذي ينضح بالتحريض والكراهية، فبينما رفعت السلطة شعارات "ردع العدوان" و"تعزيز اللحمة الوطنية"، ظهرت في مسيرات مؤيدة في عدة مناطق سلوكيات وهتافات عنصرية ضد الأقليات، لا سيما الكرد والعلويين والدروز، وقد وصل الأمر إلى حمل أحد المتظاهرين صندوق بويا بقصد الاستهزاء من الكرد، وإطلاق شتائم طائفية صريحة ضد جماعات أخرى.. هذه المظاهر ليست مجرد انحرافات فردية؛ إنما هي مؤشر خطير على عطب عميق في مفهوم "الوحدة الوطنية" التي يجري الترويج لها.

إن السلطة التي ترفع اليوم راية الوحدة لا تستطيع في الوقت ذاته أن تغض الطرف عن استخدام العنصرية كأداة للابتذال السياسي، فالوحدة لا تُفرض بالملصقات ولا بالمهرجانات، ولا تتحقق حين تُسمح ــ أو تُتغاضى ــ عن هتافات تمزّق النسيج الاجتماعي، فكل خطاب يحرّض ضد مكوّن سوري، أيّاً كان، هو طعنة مباشرة في قلب البلد الذي يدّعي أصحابه أنهم يسعون لحمايته من التفكك.. إن حمل صندوق بويا للاستهزاء من شعب كامل، أو شتم طائفة كاملة، ليس مجرد "تجاوزات" أو "نرفزة الشارع"، بل انعكاس لثقافة سياسية ترى في الآخر خطراً وفي الاختلاف جريمة.

إن ما جرى خلال تلك المسيرات يكشف التناقض الفاضح بين الخطاب الرسمي والممارسة اليومية، فحين تتحدث السلطة عن "النسيج الواحد"، بينما تُرفع ضمن تجمعاتها شعارات تحقيرية ضد مكوّنات أصيلة من هذا النسيج نفسه، فإن الشعارات لا تبقى سوى أداة تجميلية لواقع مشوه، والمشكلة ليست فقط في التناقض، بل في خطورة إعادة إنتاج خطاب الانقسام تحت غطاء "الوحدة"، فالتحريض المتكرر، حتى وإن جاء من فئات مؤيدة للسلطة، يحفر خطوطاً جديدة بين أبناء البلد، ويُشعر جماعات كاملة بأن المواطنة ليست حقاً مكفولاً، بل امتيازاً تمنحه السلطة لفئة دون أخرى.

هذا المشهد لا يمكن فصله عن تاريخ طويل من استخدام الهوية كأداة سياسية، لكن ما يجري اليوم يضع مستقبل سوريا على المحك، فحين تتحول "الوحدة الوطنية" إلى مجرد شعار يُستعمل لشيطنة خصوم سياسيين أو لتغطية الفشل، تفقد قيمتها كمبدأ جامع، والأخطر من ذلك أنّ تحويل الأقليات إلى مادة للسخرية أو الاتهام يسهم في تعميق مشاعر الإقصاء، ويغذي روايات الخارج بأن سوريا بلد منقسم غير قابل للحكم المشترك، وهنا تحديداً تكمن المفارقة: فالشعارات التي يُراد لها أن تكون جسر توحيد تتحول إلى أدوات هدم للنسيج الاجتماعي.

وللمقارنة، يكفي النظر إلى مناطق شمال وشرق سوريا، التي تُتهم مراراً بالسعي إلى الانفصال. هذه المناطق، رغم كل تعقيداتها وصعوباتها، تقدم تجربة مختلفة في التعامل مع التعددية، فهنا تُمارس شكل من الإدارة التي تضم ممثلين عن الكرد والعرب والسريان واليزيديين وغيرهم، وتُدار المؤسسات بلغة تعتمد الاعتراف بالتنوع لا إنكاره، إنها تقدّم نموذجاً عملياً للتعايش اليومي، بعيداً عن الشعارات البراقة التي لا تستند إلى واقع.

المفارقة الكبرى أن المناطق المتهمة بالانفصال هي نفسها التي تشهد قدراً أعلى من التعايش، بينما المناطق التي تُرفع فيها رايات "الوحدة" تشهد خطابات تهدم أساس هذه الوحدة، ففي شمال وشرق سوريا، لا يسمع المرء هتافات ضد العرب أو السريان أو العلويين، فهذه التجربة، رغم كل نقد يمكن توجيهه لها، تكشف أن الوحدة الوطنية تُبنى حين يشعر كل فرد أنّ له مكاناً محترماً داخل المجتمع، لا حين يُطلب منه الوقوف تحت راية رسمية بينما يُسمع تحته الشتائم ضد هويته.

إن ما شهدته المسيرات من تحريض وكراهية هو تهديد مباشر لسوريا المستقبل، وليس مجرد حادث عرضي، فالوحدة الوطنية ليست شعاراً يُرفع في المناسبات، ولا لافتة تُزيّن واجهات المدن، بل ممارسة يومية تتجسد في قبول الآخر واحترامه، وكل سلطة تغض الطرف عن خطاب الكراهية، أو تسمح له بالتمدد داخل جمهورها، تساهم ــ بقصد أو دون قصد ــ في تفكيك البلد الذي تدّعي الدفاع عنه، فسوريا تحتاج اليوم إلى مصالحة عميقة تُعيد تعريف الانتماء والمواطنة، لا إلى مهرجانات تُردَّد فيها شعارات بلا روح بينما يتآكل المجتمع من الداخل.

"صندوق البويا" وشتائم طائفية.. هل هذه هي الوحدة التي دعا إليها الشرع؟

هل كانت تلك المسيرات فعلًا تعبيرًا عن الوحدة الوطنية كما أرادها الرئيس المؤقت أحمد الشرع في ذكرى معركة "ردع العدوان" التي أدّت إلى سقوط النظام؟ أم كانت مجرّد استخدام لشعار "الوحدة الوطنية" كغطاء لتبرير تفتيت النسيج المجتمعي، وتحويل الخلافات إلى صدامات طائفية تهدّد البلاد كلّها بعد مظاهرات أبناء الطائفة العلوية؟

ففي الوقت الذي دعا فيه الشرع المواطنين للنزول إلى الساحات "من أجل اللحمة الوطنية"، جاءت الوقائع على الأرض في اتجاهٍ معاكس تمامًا، بعدما طغت على تلك المسيرات هتافات طائفية موجّهة ضد مكوّنات سورية متعددة، في انحراف خطير عن المطالب المحقّة وتهديد مباشر للسلم الأهلي.

تصاعد غضب شعبي واسع خلال الأيام الماضية على خلفية الشعارات الطائفية والعنصرية التي سادت المسيرات المضادّة لمظاهرات أبناء الطائفة العلوية، والتي تزامنت مع ذكرى معركة "ردع العدوان".

وانتشرت مقاطع مصوّرة توثّق إساءات مباشرة لمكوّنات سورية، أبرزها الطائفة العلوية والكُرد، ما أشعل موجة استياء كبيرة، إذ رأى ناشطون ومواطنون أن هذا الخطاب ليس سوى "صبّ للزيت على نار الفتنة"، وتكريس لنهج التحريض والإقصاء الذي دفعت البلاد ثمنه طويلًا.

ويرى المرصد السوري أن ما جرى لا يمتّ بصلة لروح التهدئة أو الوحدة الوطنية، بل يعيد إنتاج خطاب الانقسام والشيطنة. وفي وقتٍ تعصف فيه بالبلاد أزمات اقتصادية واجتماعية متفاقمة، كان من الأولى توجيه الأصوات نحو المطالب المعيشية والعدالة الاجتماعية، لا نحو شعارات طائفية تزيد الشرخ المجتمعي وتُهدّد ما تبقّى من الروابط الوطنية.

ويحمّل المرصد الحكومة والسلطات السورية مسؤولية هذا الانحدار الخطير، ليس فقط بسبب صمتها عن الهتافات الطائفية، بل عبر دعمها غير المباشر لهذه السلوكيات من خلال إتاحة المسيرات وتمرير خطاب الكراهية دون أي رادع.

كما يرى مراقبون أن الدولة، بدل أن تقوم بدورها في حماية النسيج الوطني، سمحت بتحويل دعوات "الوحدة الوطنية" إلى منصّة للشتائم والتهديد، حيث توجّهت إهانات مباشرة بحق مكوّنات أصيلة كالعلويين والدروز، في حين تعرّض الكُرد لخطاب عنصري بلغ حدّ رفع "صندوق بويا" كرمز للاستهزاء، وكل ذلك جرى على مرأى الأجهزة الأمنية دون محاسبة.

المفارقة أنّ المكوّنات السورية العلوي والدرزي والكردي وغيرها ترفع بصوت واضح مطالب تجاوز الانقسام وتعزيز الوحدة، بينما يسمح مشاركون في المسيرات، تحت أنظار السلطات، بتوجيه الشتائم لهذه المكوّنات دون أي ردع.

ولم يتوقف الأمر عند الهتافات الشعبية، بل تبنّى الإعلام الرسمي الخطاب نفسه، حيث نقل المسيرات بكل ما تضمنته من شتائم وإهانات دون حذف أو تعليق، في خطوة اعتُبرت شرعنة صريحة لهذا الانحراف الخطير بدل أداء دوره الطبيعي في التهدئة وجسر الهوة بين السوريين.

وبالتوازي مع مسيرات "الوحدة الوطنية"، ظهر وزير الإعلام السوري عبر قناة الإخبارية بخطاب تحريضي، وصف فيه الشيخ غزال غزال بأنه "ربيبة المخابرات السورية"، وهاجم قائد "قسد" مظلوم عبدي، مستثمرًا ملف اتفاق ١٠ آذار وشدّ العصب ضده بحجة ذهابه إلى أربيل بدلًا من دمشق، وامتد الهجوم ليطال الشيخ حكمت الهجري، متهمًا إيّاه بالتحكّم في المساعدات واستغلالها كورقة ولاء وتعطيل الحلول في السويداء.

سوريا بين اللامركزية السياسية والمحاصصة

محسن عوض اللّه

بين سوريا والعراق نقاط تشابه واسعة، ليست فقط على مستوى التنوع العرقي والطائفي، بل في طبيعة الأزمات التي عصفت بالدولتين لعقود طويلة. كلا البلدين محكومان بفترات ممتدة بأنظمة استبدادية مغلقة، رفعت شعارات الوحدة والقومية والتحرر، لكنها في العمق تجاهلت الفسيفساء العرقية والدينية، وعاملتها باعتبارها خطراً أمنياً لا مكوّناً وطنياً أصيلاً يمكن أن يكون جزءاً من الهوية الجامعة لا خصماً لها في دمشق كما في بغداد، لم تكن السلطة ترى الكرد والسريان الآشوريين والتركمان وباقي المكوّنات إلا كهوامش في كتاب الدولة يمكن القفز فوقها باسم "الوحدة الوطنية" أو "الحزب القائد". هذا الإقصاء صنع شرخاً عميقاً بين الدولة ومواطنيها، وحوّل قطاعات واسعة من المجتمع إلى مجرد أرقام بلا صوت ولا تأثير في معادلة الحكم والقرار.

هذا الإنكار المتراكم جعل الأرضية السياسية والاجتماعية في البلدين غير صالحة للاستمرار على الصيغة القديمة، فبات الانفجار مسألة وقت لا أكثر، وجاءت الحروب والانتفاضات والتدخلات الخارجية لتكشف هشاشة البنيان الذي بُني لعقود على الإقصاء واحتكار السلطة وإلغاء الآخر.

التغيير بدأ في العراق بعد تدخل دولي أطاح بنظام البعث، وفتح الباب أمام عملية سياسية جديدة، أسس هذا التغيير على فكرة أن جميع المكوّنات العرقية والطائفية يجب أن تكون ممثلة في السلطة، عبر نظام محاصصة يوزّع المناصب العليا والرئاسات الثلاث والحقائب السيادية بين الشيعة والسنّة والكرد وباقي الأطراف، في محاولة لصناعة توازن يمنع عودة الاستفراد بالحكم، ويطمئن المكوّنات التي دفعت أثماناً باهظة في حروب وصراعات سابقة.

على مدار أكثر من عشرين عاماً، شهد العراق ست انتخابات برلمانية أسفرت عن تشكيل ست حكومات وتعيين أربعة رؤساء، جميعهم ضمن صيغة المحاصصة العرقية والمذهبية التي تحوّلت مع الوقت إلى قاعدة شبه ثابتة في توزيع السلطة والنفوذ، رغم كل الانتقادات الموجّهة لهذا النظام.

نظام المحاصصة ليس النموذج الديمقراطي الأمثل، ولا الحلم الذي تطمح إليه شعوب خرجت تنشد الحرية والعدالة وبناء دولة مواطنة، لكنه في لحظة تاريخية معينة كان خياراً مناسباً، أو بمعنى أدق "أنسب الخيارات السيئة"، في دول تعيش على وقع تنوّع عرقي ومذهبي وديني حاد، وتاريخ طويل من انعدام الثقة بين المكوّنات وخشية متبادلة من عودة الاستبداد باسم طائفة أو قومية أو دين.

المحاصصة، ولو بنسبة محدودة، ضمنت عدم سيطرة عرق أو طائفة أو حزب على مقاليد الدولة، ومنعت احتكار السلطة تحت يافطات قومية أو دينية أو مذهبية، وجعلت من المستحيل تقريباً أن ينفرد طرف واحد بكل شيء كما كان في العهود السابقة. لكنها في الوقت ذاته كرّست منطق "المكوّن" على حساب منطق "المواطن"، وحوّلت جزءاً من السياسة إلى سوق مغلق لتبادل الحصص والمناصب بين زعماء الطوائف.

الوضع في سوريا أكثر تعقيداً. هناك حالة تشكك كبيرة من جانب معظم، إن لم يكن كل، المكوّنات العرقية والدينية في الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، خاصة مع تاريخه السابق كأحد القيادات الجهادية، ومع ذاكرة سورية مثقلة بتجارب مريرة مع الفصائل المتشددة وسلوكها في المناطق التي سيطرت عليها.

فشل الشرع، بعد عام تقريباً من سيطرته على السلطة في دمشق، في طمأنة شعوب سوريا، بل زاد مخاوفهم، خاصة بعد أحداث الساحل السوري واللاذقية وما رافقها من اتهامات وانتهاكات وتعاطٍ أمني وعسكري أعاد إلى الأذهان صورة "الحاكم المسلّح" أكثر مما قدّم نموذج "الرئيس الانتقالي" الساعي لبناء عقد وطني جديد.

سوريا ما تزال منقسمة بين ثلاث حكومات ومناطق نفوذ، ومازالت هناك مناطق يُحظر على أجهزة حكومة دمشق دخولها، وحدود خارج السيطرة، وفصائل وقوى محلية وإقليمية تتحكم بمفاصل عديدة من الجغرافيا والقرار. هذه الحالة من الترقب والتشكك تهدد استقرار أي دولة، خاصة في ظل عجز النظام عن إجراء انتخابات برلمانية شاملة، أو فرض سيطرته على المنافذ والحدود، أو تقديم رؤية واضحة لمستقبل الحكم وشكل الدولة وعلاقة المكوّنات بعضها ببعض، وعلاقتها بدمشق.

في هذا المشهد، تبدو المحاصصة خياراً مثالياً لمرحلة قد تكون انتقالية، لاستعادة ثقة شعوب سوريا والحفاظ على وحدة أراضيها، وضمان مشاركة جميع مواطنيها في السلطة دون تمييز ديني أو مذهبي أو قومي. المحاصصة ليست غاية بقدر ما هي أداة عبور، تسمح لكل مكوّن أن يضمن مقعده في مركب الدولة الجديدة، وتمنع في الوقت نفسه أن يستأثر طرف واحد بمفاصل الحكم.

أخشى ما أخشاه أن تتحول المحاصصة من مجرد جسر عبور إلى أرض وطن، وأن يجري ترسيخها دستورياً وسياسياً بما يجعل من كل استحقاق انتخابي معركة طوائف لا منافسة برامج، ومن كل تعديل حكومي بازاراً لتوزيع الغنائم لا خطوة لإصلاح الإدارة وبناء مؤسسات قوية.

المعادلة وإن بدت صعبة، فهي ليست مستحيلة. سوريا بما تملكه من قدرات وعقول وطنية في الداخل والمهجر قادرة على صياغة تجربتها الخاصة التي تمنح كل المكونات حقوقها، وتتلافى عيوب التجربة العراقية أو سيئات نظام المحاصصة بشكل عام.

الهدف ليس تكرار الصيغة العراقية حرفياً، بل استلهام الفكرة الجوهرية لا استقرار من دون تمثيل حقيقي وملموس لكل المكوّنات في السلطة، ثم البناء على ذلك باتجاه دولة مواطنة تذوب فيها الحصص لصالح الحقوق المتساوية. والتي تتمثل في دولة لا مركزية سياسية تضمن حقوق الجميع في سوريا موحدة ذات سيادة. وهذا التجربة ستكون جسر عبور نحو دولة أكثر عدلاً وشمولية، بدلاً من إعادة إنتاج الصراعات القديمة تحت شعارات جديدة.

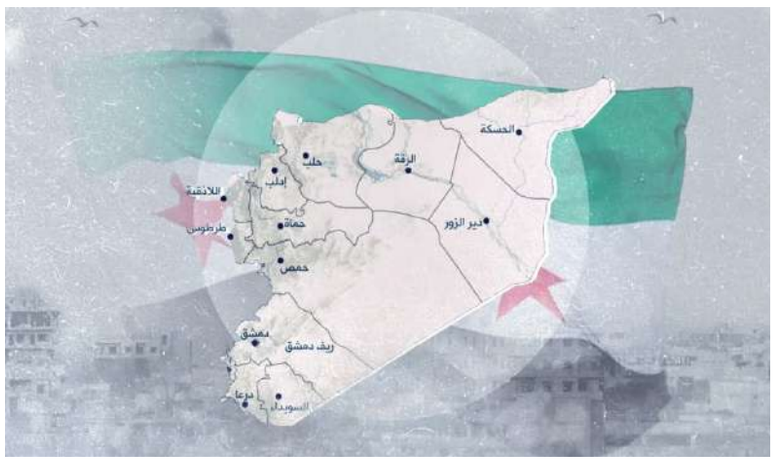

تحديات وفرص دمج "قسد" ضمن الجيش السوري الجديد

مصطفى مصطفى

(السلام– مركز الفرات للدراسات).. يُعدّ ملف إعادة هيكلة الجيش السوري الجديد، ودمج الفصائل والقوى التي تشكلت وتأسست في ظلّ الحرب السورية من أبرز الملفات الهامة والملحة على الساحة السورية بعد سقوط نظام بشار الأسد أواخر عام ٢٠٢٤، حيث دخلت سوريا مرحلة جديدة، تحاول إعادة بناء مؤسساتها المدنية والعسكرية والأمنية. ومن أبرز التطورات في هذا السياق هي مسألة اندماج قوات سوريا الديمقراطية ضمن الجيش السوري الجديد، والتي تعدّ خطوة ذات أبعاد سياسية وأمنية وإدارية حاسمة، قد تساهم في رسم ملامح الدولة السورية المستقبلية، سيما علاقات دمشق مع شمال شرق سوريا. لكنْ إلى جانب أهمية هذ الملف، هناك مجموعة تحديات تواجه عملية إعادة الهيكلة والاندماج، وقد تحتاج إلى تفاهمات ومشاورات أكثر، ووقت أطول، وهذا يبدو واضحاً في مسار المفاوضات التي لا تزال جارية بين الحكومة المؤقتة في دمشق وقوات سوريا الديمقراطية، والتي بدأت بشكل رسمي في آذار ٢٠٢٥ بعد توقيع اتفاقية بين الطرفين. فالعملية ليست مجرد شأن عسكري بحت، بل ركيزة أساسية لإعادة بناء دولة مستقرة، وبالتالي تستلزم منهجية شاملة ومتعدّدة الجوانب، تأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي والقومي والطائفي لمكونات الشعب السوري.

إنّ قوات سوريا الديمقراطية التي نشأت في سياق معقد عقب تمدد تنظيم داعش في شمال وشرق سوريا، تحولت بشكل تدريجي إلى قوة عسكرية منظمة، تمتلك هيكلاً إدارياً واضحاً وتجربة ميدانية طويلة في محاربة الإرهاب، لذا تبدو الخطوة الأخيرة المتمثلة في تسليمها قوائم بأسماء قادتها العسكريين للتحالف الدولي، تمهيداً لدمجهم ضمن الجيش السوري الجديد، بمثابة لحظة اختبار لمسار التحولات الجارية فيما يخص عملية دمج قسد، والمفاوضات بينها وبين حكومة دمشق، فالمعلومات التي تفيد بتحديد ثلاثة فرق ميدانية وثلاث ألوية خاصة للدمج، وتخصيص نسبة من المناصب القيادية في هيئة الأركان ووزارة الدفاع لقادة قسد، تصل إلى نحو ٣٠ بالمئة، والتي تحدثت عنها صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥، تشير إلى أنّ العملية هي ذات أبعاد سياسية تخصّ مناطق شمال وشرق سوريا، وتعكس تفاهمات بين الجانبين سيما ما يتعلق بالحفاظ على خصوصية هذه المنطقة ومؤسساتها، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية، ولا تقتصر فقط على التنسيق الأمني. والأكثر دلالة في هذا السياق أن أحد الألوية المقترحة ستكون مهمته مكافحة الإرهاب بالتعاون مع التحالف الدولي، وبالشراكة مع الحكومة السورية، ما يعني بأن واشنطن تسعى لترسيخ نفوذها حتى في حال تغير شكل النظام في دمشق، عبر صيغة "دمج منضبط" يضمن استمرار التعاون مع قسد التي أثبتت فاعليتها في الحرب على داعش.

ويبدو أنّ هذا الهدف يتم تحقيقه من خلال انضمام حكومة أحمد الشرع إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فتصريحات المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، توم براك، في بداية الشهر الحالي نوفمبر/ تشرين الثاني، حول زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى واشنطن لتوقيع اتفاق الانضمام إلى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، تمثل تطوراً نوعياً في مسار العلاقات السورية – الأميركية. هذا التصريح يشير إلى أنّ واشنطن لا تكتفي بإعادة ترتيب المؤسسة العسكرية من خلال دمج قسد في الجيش السوري، بل تمضي نحو ترسيخ إطار رسمي للتعامل مع السلطة السورية الجديدة، مما يعزز وجودها كضامن دولي أكثر شرعية لشكل المرحلة الانتقالية في سوريا.

بعبارة أخرى، فإن كلام براك يعكس انتقالاً امريكياً ممنهجاً من مرحلة التنسيق الميداني مع دمشق إلى الاعتراف السياسي، إذ تهدف واشنطن من خلاله إلى تحويل الحرب على الإرهاب إلى أرضية لترتيب وترسيخ النفوذ في سوريا، دون أن يتغير شيء في طبيعة علاقتها وشراكتها مع قسد. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ شكل اندماج قسد ضمن الجيش السوري الجديد يشير إلى حفاظ قسد على خصوصيتها حيث الاندماج ككتل وليس بشكل فردي، وهذا كان شرطاً أساسياً لقسد لاندماجها ضمن الجيش السوري، وأنّ التغيير سيطرأ فقط على جوانب شكلية كتحول أسماء المجالس العسكرية المنضوية تحت سقف قسد إلى فرق وألوية مع بقاءها ضمن إطار حماية مناطق سيطرتها، تمثلها قيادات اقترحتها قسد لتعيينها ضمن وزارة الدفاع السورية وبالتنسيق مع الأخيرة. وهذا الترتيب يخدم مسألة خصوصية قسد ومناطق سيطرتها، وأيضاً استراتيجية أمريكا في ملف محاربة داعش في ظل الفوضى والانقسام الفصائلي التي تعاني منها الحكومة السورية المؤقتة ضمن مؤسساتها، سيما العسكرية والأمنية في مناطق سيطرتها والتي قد تعيق عمليات وجهود التحالف الدولي لمحاربة داعش.

لقد استطاعت قوات سوريا الديمقراطية منذ تأسيسها ضم مكونات شعوب شمال وشرق سوريا من الكرد والعرب والسريان تحت مظلتها، إلى جانب منح مكانة هامة ورئيسية للمرأة ضمن صفوفها. ومن هنا، فإن أيّة مقاربة تتعلق بدمجها في الجيش السوري الجديد يجب أن تراعي هذه الخلفية المتعددة، خاصة فيما يخص دمج قوات حماية المرأة (YPJ) حيث أكدت القيادية في قوات سوريا الديمقراطية، روهلات عفرين، في مقابلة إعلامية بتاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠٢٥، أنّ "الوحدات لن تكون جزءاً من أيّ حلّ سياسي أو عسكري يهدد استقلاليتها أو مكاسبها في حقوق المرأة". كما أنّ المقاربة يجب أن توازن بين الاعتراف بدور قسد العسكري والسياسي، وبين إدماجها في مشروع وطني سوري جامع، وهذا بحدّ ذاته تحدي واقعي، واختبار حقيقي لنوايا الحكومة المؤقتة في دمشق، وكذلك الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في الملف السوري حول المضي بسوريا إلى بر الأمان، والسعي نحو استقرارها.

إنّ التحدّي الأكبر لا يكمن في قرار الدمج بحد ذاته، بل في كيفية تنفيذه على أرض الواقع مع وجود مؤسسات عسكرية وأمنية منهكة وغير منضبطة تقوم –كما الجيش السوري السابق – على عقيدة طائفية تدافع عن النظام لا عن المجتمع، بالإضافة إلى أن وجود المقاتلين الأجانب ضمن الجيش السوري الجديد يمكن أن يعرقل جهود الاندماج، وإعادة بناء جيش وطني منضبط ومتماسك، حيث أنّ العديد منهم يحمل ولاءات عابرة للحدود، وأجندات قد تتعارض مع المصالح الوطنية السورية كما يثير مخاوف الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. ورأينا ذلك في الأحداث التي شهدها الساحل السوري، ومحافظة السويداء من انتهاكات ومجازر على يد العناصر الموالية للحكومة المؤقتة، وبالتالي هناك تباين واختلاف حتى في العقيدة بين قسد والفصائل المنضوية تحت سقف وزارة الدفاع السورية، لذلك فإن الحفاظ على خصوصية قسد والاستفادة من نموذجها اللامركزي نسبياً بإعطاء دور للمجالس المحلية –التي ستتحول إلى فرق– في إدارة شؤونها الأمنية هو حاجة ضرورية تخدم عملية الدمج وارساء الاستقرار على كامل الأراضي السورية.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن النظر إلى عملية دمج قسد ضمن الجيش السوري الجديد دون إعطاء أهمية لدور دول إقليمية كتركيا، سيما أنّ هناك فصائل مسلحة في الشمال السوري انضمت شكلياً إلى وزارة الدفاع السورية ولا تزال مدعومة من قبل تركيا ومولية لها. فالولايات المتحدة الأمريكية والتي يبدو أنها تقود المفاوضات بين طرفي الدمج وتدعم قسد عسكريا في حربها على تنظيم داعش، تجد نفسها أمام معضلة استراتيجية؛ فهي من جهة ترى في قسد شريكاً فاعلاً ضد الإرهاب، ومن جهة أخرى تدرك أن استمرار وجودها كقوة مستقلة يثير حساسيات إقليمية، خصوصا مع تركيا، لذلك ليس من المستبعد أن تكون تركيا هي من تقف وراء تأخير عملية دمج قسد إلى الآن والعمل على التأثير في شكل الدمج وهيكلية الجيش الجديد، وكذلك تكون هي وراء الحملة التحريضية التي بدأت ضد قسد في الداخل السوري بعد كشف تفاصيل الاندماج، والتفاهمات التي حصلت في آخر لقاء جمع الطرفين الرئيسيين لعملية الدمج.

بالمقابل، فإنّ دمج قسد والتي يقدر عدد مقاتليها ومقاتلاتها بـ ١٠٠ ألف –إذا ما تم ضمن إطار وطني جامع– من الممكن أن يؤدي إلى بناء علاقات جديدة بين دمشق والأطراف الأخرى، سواء في المناطق الساحلية أو في الجنوب السوري التي فقدت ثقتها بمستقبل البلاد، في ظل وجود سلطة تكرس اللون الواحد والعقيدة الواحدة. فمناطق الإدارة الذاتية أثبتت خلال السنوات الماضية قدرة على إدارة شؤونها، رغم التحدّيات الأمنية. وإن دمج هذه الخبرة ضمن الدولة الجديدة الاستفادة منها، بدل تهميشها أو تفكيكها، يمكن أن يساهم في تعزيز مفهوم اللّامركزية، الذي قد يشكل أساساً لتسوية وطنية دائمة. فالمشكلة لم تكن يوماً في وجود التنوع، بل في غياب إدارة عادلة له. فالدمج الحقيقي لن يتحقق من خلال مراسيم أو قرارات حكومية أو حتى مؤتمرات شكلية تتبنى خطاب السلطة وشروطها تحت عنوان "الوطنية"، بل عبر بناء ثقة متبادلة قائمة على الاعتراف المتبادل بالحقوق والواجبات. يجب أن تشعر جميع مكونات الشعب السوري أن الجيش الجديد يمثلهم جميعاً، وأنْ لا أحد فيه "مواطن درجة ثانية". وهذا يقتضي خطاباً سياسياً جديداً من قبل السلطات الجديدة في دمشق يعكس التنوع الموجود ويعترف بجميع المكونات على حد سواء.

ختاماً نستطيع القول إنّ عملية دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري الجديد وإعادة هيكلة الأخير هي عملية معقدة بسبب وجود تباينات تعرقل مسار الدمج، وهي ليست سهلة ولا سريعة، وتحتاج إلى مزيج من الانضباط والتعامل الحذر لأنها تمثل فرصة لإصلاح مفهوم احتكار الدولة للقوة، وتتطلب توافقاً سياسياً داخلياً يقابله تفاهم إقليمي، ودولي يضمن دعم العملية بدل إفشالها.

محاضرة في مقرّ حزب السلام بقامشلو عن «العنف السياسي ضدّ المرأة»

بالتنسيق بين مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا وحزب السلام الديمقراطي الكردستاني، وبمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، عُقدت محاضرة بعنوان «العنف السياسي.. مفاهيم، آفاق، ومسارات الحل» في مقرّ حزب السلام بمدينة قامشلو، ألقتها السيدة «أمينة عمر» عضو منسقية مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا.

المجلس الإسلامي العلوي يوجه نداء استغاثة لوقف الهجمات في حمص

طالب المجلس الإسلامي العلوي الأعلى، بتدخل المجتمع الدولي بشكل عاجل، لوقف الهجمات التي تستهدف أحياء حمص، محمّلاً الحكومة الانتقالية في سوريا مسؤولية ما يجري.

وجّه المجلس الإسلامي العلوي الأعلى في سوريا والمهجر نداء استغاثة عاجلاً إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وصنّاع القرار، بعد «هجوم مسلّح بربري» استهدف الأحياء العلوية في مدينة حمص.

وقال المجلس في بيانه إن «مجموعات من البدو مدعومة بعناصر من سلطات الأمر الواقع»، نفّذت الهجوم الذي تخلّله إطلاق نار مباشر على المدنيين، وإحراق منازل وممتلكات، وتكسير محال تجارية، إضافة إلى حرق سيارات في المنطقة.

وأكد البيان توثيق مقتل مدنيين وسقوط عشرات الجرحى، وسط استمرار النداءات التي يطلقها الأهالي من داخل الأحياء التي تعيش حالة من الخوف والعنف.

وأشار البيان إلى أن الحكومة الانتقالية في سوريا، عاجزة عن وقف الهجمات «ذات الطابع الطائفي»، ولفت إلى أن هذه الاعتداءات تتكرر منذ نحو عام، ما يضع حياة المدنيين من أبناء الطائفة العلوية في حمص وسائر المناطق المهدّدة «في دائرة الخطر الداهم».

ودعا المجلس الإسلامي العلوي الأعلى في سوريا والمهجر في ندائه المجتمع الدولي إلى:

– التدخل الفوري لوقف الاعتداءات وحماية المدنيين في الأحياء العلوية.

– إيفاد لجنة تحقيق دولية مستقلة لتوثيق الانتهاكات المرتكَبة.

– محاسبة المسؤولين المباشرين والمحرضين وفق القانون الدولي الإنساني.

وحمّل المجلس الحكومة الانتقالية «المسؤولية الكاملة» عن سلامة المدنيين، معتبراً أنّ صمتها «يؤكّد تواطؤها وعجزها عن تطبيق الالتزامات المفروضة عليها لحماية الأقليات».

وختم المجلس نداءه بالدعوة إلى «التعامل بأقصى درجات الجدية والسرعة» لمنع تفاقم العنف الطائفي والخسائر في الأرواح.

الإدارة الذاتية تدعو حكومة دمشق إلى وقف العنف ضد المتظاهرين

بيان للرأي العام

تشهد سوريا في هذه المرحلة الحساسة موجة جديدة من التوترات، وخاصة في الساحل السوري، حيث يُستهدف المدنيون بشكل مباشر، مما يهدد بدفع المنطقة إلى دوّامة عنف جديدة تثقل كاهل شعبنا الذي لم يشفَ بعد من آثار الحرب الطويلة، بالإضافة إلى تجدد الهجمات على بعض المناطق في محافظة السويداء.

إنَّ هذا التصعيد والاستهداف المباشر للمتظاهرين السلميين السوريين الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة وبحياة كريمة قائمة على الحرية والعدالة، والاعتداءات تُعد تهديدًا مباشرًا للسلم الأهلي، وتستهدف إرادة شعب عُرف بمواقفه الوطنية والتزامه بالنضال السلمي، وما زج بعض الفصائل والجماعات المسلحة تحت أسماء مختلفة كـ»فزعة العشائر»، و»قوات العشائر» ومسميات أخرى، المدعومين من أطراف هدفهم العبث بحالة الترابط والتكاتف بين السوريين بكافة مكوناتهم وطوائفهم، إلا جزء من الممارسات الممنهجة البعيدة كل البعد عن ثقافة الشعب السوري.

إننا في الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا نؤكد وقوفنا مع تطلعات الشعب السوري أينما كان، ومع حقه في التظاهر السلمي للمطالبة بالديمقراطية والعدالة والمساواة، ونشدِّد على ضرورة توحيد الجهود والتكاتف بين جميع السوريين لجعل الحوار السياسي والسلمي السبيل الوحيد لحل الخلافات وعبور المرحلة الراهنة بأمان.

ندعو الحكومة المؤقتة في دمشق إلى احترام إرادة الشعب في الساحل والجنوب وسائر المناطق، والامتناع الكامل عن استخدام العنف والسلاح ضد المتظاهرين السلميين، فالتصعيد الذي تشهده حمص والساحل والسويداء ومناطق سوريَّة أخرى ستكون له نتائج خطيرة على مستقبل البلاد، وعلى المرحلة الجديدة التي يحاول السوريون بناءها نحو سوريا ديمقراطية لا مركزية تُنهي حقبة الشوفينية والدكتاتورية.

كما نؤكد أنَّ الهجمات على المدنيين والمتظاهرين السلميين في محافظة حمص والساحل، والهجمات على محافظة السويداء تمثل انتهاكًا صارخًا للقيم الإنسانية والوطنية، ولا تخدم سوى من يسعون إلى جرِّ البلاد نحو الفوضى.

إننا بحاجة اليوم إلى حوار وطني حقيقي وبنَّاء، ينطلق من احترام إرادة الناس وحقهم في التعبير، ويهدف إلى بناء سوريا تعددية ديمقراطية لكل أبنائها دون استثناء.

وندعو كذلك إلى وقف الأصوات التي تشعل الفتنة وتؤجج التوتر، والتي تدَّعي دعم الحكومة بينما تسهم في تمزيق الصف السوري وزيادة الاحتقان، وذلك من خلال نشر خطاب الكراهية عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

ختامًا، نؤكد أنَّ خيارنا كان وسيبقى: السلم، والحوار، ووحدة السوريين، وبناء سوريا جديدة لا مركزية، ديمقراطية.

الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا
٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٥

مسد: الحكومة السورية أظهرت ميلاً متزايداً نحو تهميش النساء وإقصائهن عن مواقع صنع القرار

بيان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

«بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، يؤكد مجلس سوريا الديمقراطية موقفه الثابت في الدفاع عن حقوق النساء السوريات، والعمل من أجل صون ما حققته النساء خلال السنوات الماضية من مكتسبات سياسية واجتماعية، فهذه المكاسب لم تكن منحة، بل نتيجة نضال طويل وتضحيات كبيرة، وهي جزء أساسي من المشروع الديمقراطي الذي نسعى لترسيخه في سوريا المستقبل.

ويأتي هذا اليوم في لحظة حساسة تمرّ بها البلاد، خاصة بعد التطورات التي رافقت مرحلة ما بعد ٨ ديسمبر، وما نتج عنها من تغييرات على مستوى الإدارة والتمثيل. فقد أظهرت ممارسات الحكومة الانتقالية ميلاً متزايداً نحو تهميش النساء وإقصائهن عن مواقع صنع القرار، والاكتفاء بحضور شكلي لا يعكس دورهن الحقيقي ولا حجم المسؤوليات التي تحملنها في أصعب الظروف. وكانت نتائج الانتخابات الأخيرة مثالاً على ذلك، حيث جاء تمثيل النساء ضعيفاً، وغير متناسب مع حضورهن الفعلي في المجتمع.

إن استمرار هذه السياسة يعيد إنتاج أنماط الاستبداد التي عانى منها السوريون طويلاً، ويضع النساء مرة أخرى أمام تحديات قاسية، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. ولا تزال مئات النساء مختطفات أو مغيبات قسراً، فيما تتعرض أخريات يومياً لمختلف أشكال العنف والضغط والتمييز، في ظل غياب آليات فعّالة للحماية والمحاسبة.

إن إبعاد النساء عن مواقع التأثير لا يُضعف حضورهن فحسب، بل يُضعف الدولة والمجتمع معاً، ويقلل فرص الخروج من الأزمة. فعملية البناء وإعادة الاستقرار لا يمكن أن تتحقق بغياب المرأة، ولا يمكن الحديث عن مسار سياسي ناجح بينما يتم تهميش النساء أو التعامل معهن كعنصر رمزي.

وانطلاقاً من ذلك، يدعو مجلس سوريا الديمقراطية إلى ما يلي:

–وقف جميع أشكال العنف ضد النساء، ووضع آليات واضحة للمحاسبة وضمان عدم الإفلات من العقاب.

–الحفاظ على المكتسبات التي تحققت للمرأة خلال السنوات الماضية وعدم التراجع عنها تحت أي ذريعة سياسية أو إدارية.

–ضمان تمثيل فعلي للنساء في مواقع صنع القرار، وفي المؤسسات السياسية والإدارية، وبنصوص قانونية ودستورية صريحة.

–إشراك المنظمات النسائية والمجتمعية في النقاشات ورسم السياسات المتعلقة بالحل السياسي، وصياغة الدستور، وخطط إعادة الإعمار.

–إقرار سياسات وطنية واضحة لحماية حقوق النساء وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة.

إن مستقبل سوريا لن يكون مستقراً أو ديمقراطياً ما لم تكن المرأة شريكاً كاملاً في صنع القرار وفي إدارة شؤون البلاد. فتمكين المرأة ليس شعاراً أو مطلباً حقوقياً فحسب، بل شرط أساسي لبناء دولة عادلة ديمقراطية تقوم على التعددية واللامركزية».

مجلس سوريا الديمقراطية
اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة
٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٥

مطالب بوقف الاعتداءات والمجازر التي تُرتكب بحق العلويين

تجمّع العشرات من أبناء المكوّن العلوي أمام مكتب العلويين في مدينة ديرك بمقاطعة الجزيرة، للإدلاء ببيان استنكاراً للاعتداءات التي تطال سكان الساحل وحمص.

وقُرئ البيان من قبل الرئيس المشترك لمكتب نازحي الساحل، حاتم شاهين، الذي طالب بوقف جميع الاعتداءات والمجازر المرتكبة بحق العلويين في المدن الساحلية ومدينة حمص.

وأشار البيان إلى أن هذه الانتهاكات تطال الجميع، وخاصة النساء والأطفال، داعياً إلى الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين والمختطفين من النساء والفتيات من أبناء الطائفة العلوية وسائر المكونات، ومحاسبة مرتكبي مجازر الساحل وحمص دون تأخير.

كما دعا البيان جميع الدول العربية والإسلامية والأمم المتحدة والدول الأوروبية وأصحاب الضمائر الحية إلى الضغط على الحكومة الانتقالية في سوريا لوقف الجرائم المرتكبة بحق المدنيين.

وأكد المجتمعون أن مطلبهم هو بناء سوريا فيدرالية لا مركزية تضمن حقوق جميع المكونات دون تمييز.

أوجلان.. المجتمع الديمقراطي ونهاية "تركيا الأحادية"

● د. طارق حمو

مرة أخرى أطلق دولت بهجلي، زعيم حزب الحركة القومية والشريك القوي لحزب العدالة والتنمية الحاكم، مبادرة/ أمراً جديداً فيما يخصّ سير عملية حلّ القضية الكردية في تركيا. في ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٥، دعا بهجلي في خطاب أمام كتلة حزبه في البرلمان التركي لجنةَ "التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية" إلى زيارة القائد الكردي عبد اللّه أوجلان في سجن جزيرة إيمرالي، والاستماع إلى آرائه ومقترحاته، وبالتالي "تلقي الرسائل اللازمة التي ستساهم في تسريع العملية"، موضحاً بأنهم في حزب الحركة القومية "مستعدون للمشاركة في الزيارة". كذلك اعتبر بهجلي أن إطلاق سراح السياسي الكردي صلاح الدين دمرتاش، المسجون منذ عام ٢٠١٦ مع مجموعة من رفاقه، "أمرٌ مفيد". وعطفاً على كلام بهجلي، قال رئيس البرلمان نعمان كورتولموش إن ذهاب اللجنة إلى جزيرة إيمرالي للقاء أوجلان، سيكون "خطوة ضرورية لإتمام العملية".

وكانت لجنة "التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية" التي تأسست في ٥ أغسطس/ آب ٢٠٢٥، وتضم ٥١ برلمانياً من الكتل الممثلة في البرلمان التركي، قد عقدت ١٦ اجتماعاً للخوض في الإصلاحات المطلوبة والتغييرات القانونية والدستورية التي تعترف بهوية وحقوق الكرد في البلاد. ورفضت كتلة حزب المساواة والديمقراطية للشعوب، وهي ثالث أكبر كتلة في البرلمان التركي، مساعي بعض الأحزاب والشخصيات التركية لتسمية اللجنة باسم آخر، وهو لجنة "تركيا بلا إرهاب"، وأصرّت على أن تتمثّل الروح الحقيقية للعملية التي دعا إليها بهجلي لظروف وتطورات إقليمية باتت تضيّق على تركيا (دعوة بهجلي في البرلمان التركي في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤)، والتي تجاوب أوجلان معها، ووضع معالم "خارطة الطريق" لها، ورتّبها وهندسها في مبادرة حملت اسم "السلام والمجتمع الديمقراطي" أطلقها في ٢٧ فبراير/ شباط ٢٠٢٥. وبناءً عليه، فقد تناغم اسم اللجنة البرلمانية بشكل تام مع اسم المبادرة التي أطلقها أوجلان.

أمسك أوجلان بزمام المبادرة، وبدأ يطرح الخطوة تلو الأخرى، بغية إنجاح المرحلة وتوطيد "السلام والمجتمع الديمقراطي" الذي أراده بديلاً عن الدولة الأحادية القائمة على سياسات الصهر القومي والإنكار. تقدّم أوجلان على الدولة وعلى لجنتها البرلمانية، فباتت اللجنة تلاحق خطوات أوجلان وترتّب عملها بحسب ما يصدر عنه من تصريحات أو تعليمات تُسفر عن خطوات ميدانية، تصبّ كلها في طريق مواصلة عملية السلام والحلّ السياسي/ الديمقراطي. في الفترة ما بين ٥ إلى ٧ مايو/ أيار ٢٠٢٥، عقد حزب العمال الكردستاني مؤتمره الثاني عشر، مقرّراً حل نفسه وإنهاء مرحلة الكفاح المسلح. وشرح الكردستاني في البيان الختامي للمؤتمر "المرحلة السابقة التي دفعت الكرد في تركيا إلى تبني خيار حمل السلاح ومواجهة سياسة الدولة في الإنكار والصهر القومي، والتصدي لرهان السلطة المستمرّ على القمع والتعامل الأمني العسكري". كذلك، شرح البيان "الظرف الدولي آنذاك"، وتحدث عن "الاشتراكية وحركات التحرر الوطني التي حملت السلاح رداً على طغيان وبطش الأنظمة العسكرية الشمولية". وفي ١١ يوليو/ تموز ٢٠٢٥ أقدمت مجموعة مكوّنة من ٣٠ مقاتلةً ومقاتلاً من الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني على مراسم رمزية في إحراق أسلحتهم الفردية، تنفيذاً لتعليمات من قائدهم أوجلان، وإظهاراً لتمسكهم بعملية السلام والحلّ الديمقراطي. وفي ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥ وفي مؤتمر صحفي في جبال كردستان، أعلن القيادي في حزب العمال الكردستاني صبري أوك، عن سحب أولى وحدات الحزب العسكرية من داخل تركيا، في مبادرة حسن نية جديدة، بينما التقى "وفد إيمرالي" الذي يضم نواباً في حزب المساواة والديمقراطية للشعوب بعد ذلك بأيام، وتحديداً في ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (وهو اللقاء الثالث مع أردوغان بعد لقائين، الأول كان في ١٠ أبريل/ نيسان، والثاني كان في ٧ يوليو/ تموز ٢٠٢٥) للحديث حول تطورات عملية السلام والحلّ الديمقراطي. وانطلق الوفد بعد اللقاء إلى جزيرة إيمرالي للحديث مع أوجلان حول التطورات الأخيرة. وفي ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، صرّح أردوغان في كلمة أمام كتلة حزب العدالة والتنمية بأنه أجرى مباحثات مثمرة مع وفد حزب المساواة والديمقراطية للشعوب (وفد إيمرالي)، موضحاً بأنه منفتح مع اقتراح الوفد حول توجيه دعوة لأوجلان للقدوم إلى البرلمان وإلقاء كلمة. وأشار أردوغان إلى الجو الإيجابي العام فيما يخصّ حلّ القضية الكردية في تركيا.

الآن تتجه الأنظار إلى أوجلان الذي يمضي في رسم المرحلة ووضع معالم "تركيا الجديدة"، وإعادة تعريف العلاقة التاريخية بين المكونين الرئيسيين: الكرد والترك، وبالتالي وضع "أخوة الألف عام" في نطاقها المطلوب. تلك الأخوة/ السردية التي أطلقها أوجلان منذ بواكير النضال الأولى، وخوضه الشأن السياسي والتفكير في تأسيس حزب يتولى مقاومة الكرد لسياسات الإنكار والإمحاء والصهر القومي، وظلّ ثابتاً عليها، من منطلق ثوري وأخلاقي وإنساني، مواجهاً جرائم وانتهاكات مراكز القوى في "الدولة القومية الأحادية"، ومتحمّلاً، كذلك، مزايدات وهجمات "الاتجاه القومي البدائي" ضمن الحراك السياسي الكردي في داخل وخارج تركيا. يريد أوجلان دولة ببنية جديدة، يتمظهر فيها الكرد في كونهم مكوناً مؤسساً إلى جانب الترك، مع ضمان حقوق كل الهويات المتنوعة ومنحها الحقّ في التعبير عن نفسها. تركيا الديمقراطية التعددية التي يجب أن تتموضع على التاريخ القديم المشترك، وتستمدّ روح جغرافيا الأناضول وميزوبوتاميا، وتنهض في ظل عقد اجتماعي يطلق التعبيرات المكونانية الوطنية وينهي الاستبداد والانسداد التاريخي الكبير. يركّز أوجلان (سواء في كلماته الموجهة للفعاليات الكردية، أو في تقييماته التي يقدمها لوفد إيمرالي) على آليات بناء المجتمع الديمقراطي وعلى أساليب التوعية وطرق تنظيم المجتمعات في كل من تركيا وكردستان، وبناء تحالفات وطيدة بين القوى والأحزاب السياسية، لتشكيل جبهة ديمقراطية (تضم كذلك سياسيين مستقلين وحقوقيين ومثقفين ونقابات مهنية واتحادات نسائية ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات الاجتماعية والدينية لكل المكونات)، قادرة على ترجمة مطالب وطموحات الجماهير، وبالتالي التخلص من رواسب الفكر القومي، ومن الأوليغارشية المستفيدة من حالة الشحن القومي العنصري، ومن مجمل "مجتمع واقتصاد الحرب" الذي بات يدرّ أموالاً طائلة على "مراكز قوى" لا تزال نافذة في أجهزة الدولة العميقة من جيش واستخبارات وإعلام واقتصاد. مجتمع واقتصاد الحرب الذي تموضع وتجذّر لمحاربة الحركة الكردية لسنوات طويلة، وكلّف الدولة حوالي ٢ تريليون دولار، باعتراف الخبير الاقتصادي ورئيس البرلمان التركي نعمان كورتولموش.

تحوّلُ حزب العمال الكردستاني من العمل المسلح إلى العمل السياسي في تركيا، ورفعُ القيود المفروضة على العمل التنظيمي في ولايات كردستان (التي تصدّر فيها حزب الشعوب الديمقراطي انتخابات يونيو/ حزيران ٢٠١٥ بحصوله على ٥٠ مقعداً برلمانياً، مقابل ٩ فقط لحزب العدالة والتنمية الحاكم)، سيضاعف من قوة الكرد، وسيعزّز من حضورهم في مناطقهم التاريخية، بل وفي عموم تركيا، عبر الاعتماد على الأصوات الكردية أولاً (حوالي ٧ مليون كردي في اسطنبول وحدها)، وعلى التحالف الداخلي الوطني مع القوى الديمقراطية التركية، حيث يركز أوجلان دائماً على وجوب بناء جبهة وطنية قادرة على إحداث التحوّل الديمقراطي ومحاربة الفساد وتحقيق الازدهار الاقتصادي، وتخليص البلاد من التبعية للخارج ومن رهاب التقسيم، وبناء دولة المواطنة والقانون. هدم السائد القديم، من فكر قومي عنصري عصبوي رثّ، وبناء الهوية التعددية، من خلال "السلام والمجتمع الديمقراطي" سينقذ تركيا وشعوبها من رهاب "تغيير الخرائط" القادم، وسيمنحها الحرية والأمل، وسيمنع كذلك "حبسها في الأناضول". ذلك الحبس الذي تحدّث عنه ــ وحذّر منه ــ أوجلان بداية انطلاق المرحلة، وظهر بأنه هو وحده من يملك مفتاح تحرير واعتاق تركيا من سجنها التاريخي/ الأيديولوجي، ووضعها في خانة القوى الناهضة، بخلاف تلك الخانعة والراضخة للخارج، المتوجّسة والخائفة منه. تركيا المتراصّة، ذات الجبهة الداخلية المتينة، المتماسكة بكردها وتركها وعربها، السليمة والمتعافية تماماً!.

حكومة دمشق وفاتورة «إرضاء الجميع»

● فرهاد حمي

(السلام – المركز الكردي للدراسات).. باستثناء إيران، يبدو أن الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع يسعى، عبر جولاته المتلاحقة إلى موسكو وواشنطن ولندن وغيرها من عواصم العالم، إلى إعادة تهذيب شبكة التناقضات، التي انفجرت مع اندلاع الحرب الأهلية في سوريا قبل أربعة عشر عاماً. فالصراع الدولي والإقليمي على سوريا لم يتراجع، بل انتقل إلى مرحلة جديدة، يمكن وصفها بـ «تأمين المصالح» عبر الاتفاقيات والعقود، بهدف صناعة استدامة المصالح.

وفي ظل سيادة طرفية هشّة كحال سوريا، التي لا تزال غارقة في أجواء ما بعد الحرب، ولم تدخل بعد طور تأسيس الدولة، تكاد تنعدم القدرة على الاعتراض أو المناورة، لتبدو البلاد مفتوحة على كل أشكال الوصاية، والإدارة من الخارج.

نهج «إرضاء الجميع»

في جوهر هذه المقاربة، يبرز نهج محدد يمكن تلخيصه بفكرة «إرضاء الجميع»، وهو ما يسمّيه فريق الشرع بـ «تقاطع المصالح». فالبراغماتية، كما يؤكد الشيباني، تفرض هذا السلوك. غير أنّ هذا النهج يضع مكانة سوريا وثرواتها وشعبها أمام شهيّة القوى الدولية، تحت ذريعة تحقيق هدفين تعلن عنهما دمشق: ضمان الأمن والسلم، وفتح الباب أمام الاستثمار الخارجي. غير أنّ الهدف الأعمق، يتمثل في تكريس السيادة والشرعية بيد فريق واحد، يعتبر نفسه المنتصر في الحرب الأهلية بعد سقوط نظام الأسد، ويرى أنّ الدولة، تُكتسب بمنطق «من يحرّر يقرّر»، لا بوصفها ثمرة توافق اجتماعي بين مختلف القوى داخل البلاد.

وبعيداً عن ضجيج الحملة الغربية والإقليمية التي تروّج لتلميع فريق سلطة دمشق، وإظهار سلوك دمشق كخيار طبيعي وسليم، فإنّ الوقائع التي تفجّرت بعد الألفية في الدول الطرفية والهشّة، من أفريقيا إلى الشرق الأوسط، مثل الكونغو والسودان وليبيا والعراق واليمن وسوريا، تثبت أن مثل هذه البلدان بقيت عالقة في شبكة تناقضات دولية وإقليمية خانقة، ولم تخرج منها قطّ بسلام.

جوهر المشكلة يكمن في طبيعة التنافس بين القوى الكبرى والإقليمية، إضافةً إلى تصادم مصالح الشركات الاقتصادية الاحتكارية الساعية لإعادة رسم قواعد النظام الدولي. وكما هو معتاد، تنهار القواعد أولاً في الدول الرثّة والهشّة، وسوريا ليست استثناءً، بل تُعَدّ واحدة من أكثر الساحات التي يتكثف فيها صدام المصالح بهذا الشكل الفجّ.

ودون التوقف عند ذلك، يسارع جمهور أحمد الشرع ومناصروه، بخفة واضحة، إلى وصف تحركاته الخارجية كنوع من تسجيل نقاط جديدة في رصيده: «خلال أقل من عام حقّقنا إنجازات عظيمة»، أو «استطعنا كسر العزلة عن شخصية ذات جذور جهادية، باتت اليوم تتصدر المشهد السوري داخل أهم العواصم العالمية». وكل ذلك يثير حماسة كتلة معينة منتشية بـ «العروبة الأموية».

ما يتجاهله هؤلاء هو حقيقة بديهية: إن الخارج، مهما أظهر انفتاحاً دبلوماسياً، لا يغيّر خياراته الأساسية تجاه سوريا منذ دخولها أتون الحرب الأهلية. لم تتراجع أي دولة عن مصالحها، بما فيها الصين؛ بل إنّ الحرب انتقلت مع الشرع من مرحلة التصعيد إلى مرحلة جني الثمار. والمعضلة أن أي دولة تشعر بأنها مستبعَدة، حتى لو كانت أميركا أو بريطانيا، قد تعيد تفجير هذه التناقضات ميدانياً داخل الساحة السورية، ما يعني أن مسار السلم والأمن، والاستثمار الذي يتباهى به فريق الشرع، قد يتعثر في أي لحظة.

بين الدعاية والواقع

يقدّم الشرع نفسه على أنه القادر وحده على احتواء التناقضات الدولية والإقليمية عبر تحركاته السياسية، وكأنه يريد إقناع جمهوره بأنه يستطيع «مراقصة الشياطين». غير أنّ زيارته الأخيرة لواشنطن، وموافقته على الانضمام إلى الحرب على الإرهاب، تطرح أسئلة عملية حول مدى واقعية وقدرة الشرع على تنفيذ مثل هذه الإملاءات.

فالرجل، الذي لم يختبر بعد أي تحوّل أيديولوجي حقيقي مع قاعدته الأصولية، سيواجه صعوبة هائلة في التصدي لبقايا تنظيم داعش التي بدأت، وفق تقارير متعددة، تتمركز مجدداً في المدن ذات الغالبية السنيّة، من حلب وصولاً إلى درعا. وما يزيد تعقيد المشهد أنّ ملف المقاتلين الأجانب، سواء تم احتواؤهم أو محاربتهم، سيبقي البلاد فوق كومة متفجّرة من الحروب المفتوحة والدائمة، هذا إذا لم تنفجر الصدامات داخل كتلة الشرع نفسها.

أما الأهم، فهو افتقاره إلى رؤية عملية وشاملة للتفاهم مع قوات سوريا الديمقراطية، وهي القوة الوحيدة التي أثبتت فاعلية حقيقية في محاربة الإرهاب داخل سوريا.

معوّقات تل أبيب

على الرغم من أنّ المبعوث الأميركي إلى سوريا أعلن، في مستهلّ زيارة الشرع، ضرورة إنشاء منصة تجمع سوريا وتركيا وإسرائيل، لبلورة نوع من التفاهمات بين هذه الأطراف، فإن بنيامين نتنياهو خرج بعد أيام ليعيد التأكيد على شروطه: التمركز في جبل الشيخ، وعدم الانسحاب من المناطق العازلة، وفرض نزع السلاح في الجنوب السوري، مع ضمان حماية الدروز.

غير أنّ هذه المقاربة الإسرائيلية، تتصادم مباشرةً مع مصالح تركيا، التي تسعى بدورها إلى موازنة نفوذها مع إسرائيل داخل الساحة السورية. وفي ظل هذا التناقض العميق، تبدو فرضية «مسك العصا من المنتصف» التي يطرحها الشرع غير قابلة للصمود، إذ إنّ تل أبيب تحديداً لن تقبل بأي صيغة توازن مع تركيا بعد أحداث ٧ أكتوبر، وهي تعتبر نفسها الطرف الذي أطاح بنظام الأسد وحلفائه الإيرانيين. ومع الأخذ بالحسبان أن إدارة ترامب سترجّح غالباً كفة تل أبيب، فإن الشرع بهذه الحالة، سيخسر معظم أوراقه، لتتحول فكرة الاستقرار والسلم إلى مجرّد دعاية فارغة لا أكثر.

التنافس الروسي – الغربي وأزمة اللاجئين

وبما أنّ الصراع الروسي – الغربي لم يصل إلى نتائج حاسمة في أوكرانيا، فمن الطبيعي أن يمتد هذا التنافس ليتفاعل بقوة أكبر على الساحة السورية. ورغم اعتراف فريق الشرع، ولو بخجل، بأن موسكو كانت شريكاً في الحرب ضدهم سابقاً، إلا أنّ الشرع قدّم وعوداً للروس بصون مصالحهم في سوريا: حماية القواعد العسكرية في الساحل، عقد صفقات تسليح بشروط معيّنة، والإبقاء على النفوذ الروسي في المياه الدافئة.

فعلياً، هذه الوعود تتعارض جوهرياً مع الرؤية البريطانية التقليدية القائمة على منع روسيا من ترسيخ وجود مستدام في شرق المتوسط. وغالباً ستنضمّ إدارة ترامب، ومعها العواصم الأوروبية، إلى هذا النهج، خصوصاً أنّ الغرب ينظر إلى سوريا بعد الأسد، بأنها باتت لأول مرة جزءاً من مجاله الاستراتيجي منذ تأسيسها. وبالتالي لن يقبل بسهولة بأي تفاهمات تمنح موسكو نفوذاً واسعاً داخل سوريا، إلا إذا كان هذا الوجود، يخدم مصالح تل أبيب أكثر مما يخدم دمشق.

على مقلب آخر، يحاول الشرع استثمار ورقة اللاجئين للتفاهم مع الدول الأوروبية والجوار، خاصة بعد استقبال وزير الخارجية الألماني في دمشق قبل فترة، علماً أن هذا الملف بحدّ ذاته يحتاج إلى توفير موارد كبيرة لإعادة القدرة التشغيلية للبلاد، فضلاً عن وجود نظام سياسي مستقر، يوفر الأمن والأمان. ولأن الشرع إلى هذه اللحظة لا يملك رؤية لتأسيس الدولة، بما يحقّق الأمن والأمان والحريات الأساسية للسوريين، فإن جذر مشكلة اللاجئين يبقى معلقاً دون حلّ، وتالياً يصبح تعقيد هذا الملف عملياً أكبر من قدرة الشرع وتصريحاته الرومانسية على معالجته.

عموماً، إن التلاعب بالتناقضات وتوزيع الوعود في محاولة لتهذيب تضارب المصالح الخارجية في سوريا، ستكون فاتورتها باهظة. فإما أن تدفع البلاد نحو انقسامات اجتماعية عميقة، أو تفتح الباب أمام ديكتاتورية تتجاوز ديكتاتورية الأسد بأضعاف، لأن هذا النهج يتطلّب قبضة شمولية جديدة، قادرة على موازنة تلك المصالح على حساب إسكات أي مطلب داخلي للسوريين.

صلب المشكلة يكمن في أنّ الشرع يتجاهل مطالب الشعب التي خرج من أجلها إلى الشوارع. ومع غياب الشرعية الداخلية، تصبح سياسة تقديم التنازلات للخارج على حساب الحدّ الأدنى من التشاركية مع الداخل، وصفة مضمونة لانفجار أزمات أكبر في دولة هشّة مثل سوريا. فالتعامل مع الأعراض دون معالجة جذور الأزمات السياسية والاجتماعية مآله الفشل المحتوم. والشرع، مهما ادّعى المهارة، ليس أدهى من الأنظمة الاستبدادية التي مرّت على المنطقة، وانتهت عاجزة أمام قواعد الصراع والشرعية.

محمود المسلط: اتفاق العاشر من آذار هو سبيل تحقيق الوحدة الوطنية

أشار الرئيس المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية، محمود المسلط، إلى أنّه لا يمكن التوصل إلى صيغة محددة دون توافق وطني، وقال: «علاقاتنا مع دمشق جيدة والمفاوضات بيننا مستمرة».

في إطار الاجتماعات التي يعقدها مجلس سوريا الديمقراطية للأهالي؛ لتسليط الضوء على الوضع السياسي في إقليم شمال وشرق سوريا، وسوريا عموماً، عُقد في الصالة الملكية، اجتماعٌ على مستوى قامشلو وبلداتها وقراها.

بدأ الاجتماع الذي حضره الأهالي ورجال دين وأعيان ووجهاء العشائر والشبيبة، بالوقوف دقيقة صمتٍ إجلالاً لأرواح الشهداء.

وضمّ ديوان الاجتماع؛ الرئيس المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية، محمود المسلط، ومدير مكتب العلاقات في مجلس سوريا الديمقراطية، حسين عزام، والرئيسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي في مدينة قامشلو، فتحية خليل، ومسؤول الحزب الديمقراطي الأشوري وعضو مجلس سوريا الديمقراطية، وائل ميرزا، وعضو هيئة الأعيان في إقليم شمال وشرق سوريا، فؤاد الباشا.

وخلال الاجتماع، تحدّث محمود المسلّط ورحّب بالحضور، وأشار إلى تمثيل مدينة قامشلو للتنوع في سوريا وعدم سقوطها يوماً، لأنّ أهلها أصحاب إرادة.

وذكر محمود المسلط أنّ سوريا تمرّ بمرحلة مصيرية، إذ يوجد فيها اليوم نظام جديد، وله مطالب جديدة، ولكي يصلوا بوطنهم إلى النصر عليهم تحمّل مسؤولية هذه المرحلة، وذكر أنّهم يتفاءلون عندما يرون وحدة الشعوب، ويستاؤون عندما تُثار الفتن، وتابع حديثه قائلاً: «قضيتنا واحدة وألمنا واحد، سوريا اليوم في مرحلة تحتاج فيه إلى تضافر جهود جميع أبناء شعبها شيوخاً ونساءً ورجالاً».

وأشار محمود المسلّط إلى مطالب وسياسات حكومة دمشق، فقد أصبحت حكومة انتقالية واكتسبت شرعيتها من الخارج، وهذا لا يجوز، فالشرعية يجب أن تُكتسب من الداخل، وتابع قائلاً: «ليس هناك أي صراع بين الشعوب، لكن هناك محاولات لإثارة الفتن بينهم، وضرب هذا التلاحم وهذه الوحدة التي بنيناها معاً، لا يمكننا بناء هذه المدينة دون توافق وطني، ولنصل إلى سوريا نريدها، نحتاج إلى الوحدة، لن تعود سوريا إلى ما قبل عام ٢٠١١، لا نريد تقسيم سوريا ونؤمن بوحدة الشعوب وتلاحمهم، فعندما نتكاتف سننتصر».

ولفت محمود المسلط إلى أهمية ما يحصل في دمشق بالنسبة لهم، فلطالما تمنوا أن يتحسّن الوضع في سوريا، وأن تُفتح مؤسساتهم ومعابرهم، وأكّد على أنّهم يطالبون بحقوق جميع المكونات السورية وقال: «إنّنا بجميع مكوناتنا في سفينة واحدة».

وعلّق محمود المسلّط على وضع المفاوضات مع حكومة دمشق قائلاً: «المفاوضات جارية، واتفاق العاشر من آذار هو سبيل لتحقيق الوحدة الوطنية، ودور الوجهاء والعشائر في تحقيق توافق وطني في هذه المرحلة في غاية الأهمية، إنّ التاريخ شاهد على مدى حماية الوجهاء لهذا الوطن، ويجب عدم السماح بخلق الفتن وزرع التفرقة، علاقاتنا مع دمشق جيدة، ومفاوضاتنا مستمرة، ولدينا مفاوضات مع الدول العربية أيضاً ولسنا بعيدين عن الساحة السياسية».

طلال محمد: لقاء إمرالي سيؤثر على سوريا أيضاً

أشار رئيس حزب السلام الديمقراطي الكردستاني إلى أهمية لقاء اللجنة البرلمانية التركية مع القائد عبد اللّه أوجلان وذكر أنه سيؤثر على سوريا أيضاً.

تحدّث رئيس حزب السلام الديمقراطي الكردستاني طلال محمد لوكالة هاوار حول لقاء اللجنة البرلمانية التركية المعنية بحل القضية الكردية مع القائد عبد اللّه أوجلان في إمرالي.

وأوضح أنّ زيارة اللجنة البرلمانية التركية للقائد عبد اللّه أوجلان تشير إلى مدى أهمية عملية «السلام والمجتمع الديمقراطي» وستنعكس على الخطوات القادمة إيجابياً.

وذكر أنّه تمّت خلال اللقاء مناقشة الملف السوري وهذا موضوع في غاية الأهمية، فإذا نجح الحوار سينعكس هذا إيجابياً على حل الأزمة السورية والقضية الكردية فيها.

ولفت طلال محمد إلى أنّ هذه التطورات والحوار يقضيان على ذرائع الدولة التركية للهجوم على سوريا ووجودها العسكري فيها، لذا يجب حل هذه المشكلة.

سينم محمد: محادثاتنا مع دمشق تدور حول دمج قسد وليس حلها

كشفت مسؤولة رفيعة في مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) لشبكة رووداو الإعلامية أن المفاوضات بين الإدارة الذاتية ودمشق لا تزال في مراحلها الأولية، مؤكدةً استمرار دعم أعضاء في الكونغرس الأميركي لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) في حربها ضد تنظيم "داعش".

وقالت سينم محمد، ممثلة "مسد" في واشنطن، إن المباحثات الأخيرة بين القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، وعضو الكونغرس الأميركي، إبراهيم حمادة، تعكس الدعم المستمر من واشنطن.

وجاءت تصريحات ممثلة "مسد" بعد أن كشف مكتب عضو الكونغرس الأميركي إبراهيم حمادة عن إجراء اتصال مرئي بينه وبين مظلوم عبدي.

وأشار مكتبه في منشور على منصة "إكس" إلى أن القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية شكر "حمادة" على تعيين منسق للبحث عن رفات الناشطة الأميركية كايلا مولر، التي اختطفها تنظيم "داعش" عام ٢٠١٣ وقُتلت في ٢٠١٥، وإعادتها.

وبحسب البيان، أشاد مظلوم عبدي بقرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب برفع جزء من العقوبات عن سوريا، ودعا إلى استمرار الدعم الأميركي "لحكومة متعددة الأطراف".

وأوضحت سينم محمد، التي حضرت الاجتماع، أن هذا اللقاء هو جزء من سلسلة اجتماعات عُقدت خلال الأشهر الماضية بين مسؤولي "قسد" وأعضاء في الكونغرس، مضيفةً: "إنهم يدركون الدور المهم لقسد في دحر الإرهاب".

وأكدت محمد أن "قسد" والإدارة الذاتية تجريان "مفاوضات متقطعة" مع الحكومة السورية، موضحةً أن "الحوار يدور حول كيفية الاندماج، وليس حول تقسيم قسد أو حلها، بل بقائها كقوة منظمة في شمال شرق سوريا".

وأشارت الدبلوماسية الكردية إلى أن الكونغرس الأميركي يراقب هذه الاتصالات عن كثب، قائلةً: "يسألون دائماً: إلى أين وصلت علاقاتكم مع دمشق؟ إنهم يريدون فهم مسار المفاوضات".

وأضافت أن واشنطن تربط أي رفع لعقوبات "قانون قيصر" بتحسن وضع حقوق الإنسان في سوريا، وحماية المكونات الدينية والعرقية، والحصول على ضمانات بأن الحكومة الانتقالية لن تنتقم من سكان المنطقة.

وذكرت سينم محمد أن الإدارة الذاتية تطالب بنظام لا مركزي كجزء من الحل المستقبلي لسوريا. وقالت في هذا الصدد: "نريد نظاماً سياسياً جديداً قائماً على اللامركزية. هذا ليس مطلباً كردياً فقط، بل إن العرب والمسيحيين والعلويين والدروز يريدون أيضاً نظاماً يمثل جميع السوريين ويمنع عودة الحكم المركزي".

وشددت على أن مهمة "قسد" لا تقتصر على العمليات العسكرية ضد "داعش"، بل تشمل حماية سكان المنطقة بمختلف مكوناتهم، مؤكدةً أن "حماية جميع شعوب سوريا؛ من كورد وعرب ومسيحيين وغيرهم، شرط أساسي لأي حل سياسي دائم".

وأفاد مكتب حمادة بأن عضو الكونغرس هنأ مظلوم عبدي على "دبلوماسيته الناجحة مع دمشق وتركيا"، مؤكداً أهمية الحفاظ على التواصل مع جميع الأطراف في سوريا.

ويهدف المسؤولون الأميركيون إلى "إبقاء أبواب الاتصال مفتوحة مع جميع الأطراف في سوريا" كجزء من الجهود لمنع تجدد الصراع.

واختتمت سينم محمد حديثها بالقول إن هذه الاتصالات "مهمة للغاية"، مضيفةً: "إن وجود أميركا ودعمها في المفاوضات أمر حاسم. بدون ذلك، نخشى ألا تكون هناك أي ضمانات لحقوق سكان المنطقة".

ممثل مسد في واشنطن: العلاقة بين الحكومة الانتقالية وأميركا في مرحلة اختبار

يتواصل النقاش والجدل حول طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والحكومة الانتقالية في سوريا، في وقت تروّج الأوساط المؤيدة للحكومة أن هذه العلاقات تتنامى لصالحها. غير أن مراقبين يرون أن مسار العلاقات يمر بمراحل متعددة تبدأ بالمرحلة الحالية، وهي مرحلة الاختبار وإعادة ضبط الوضع السوري وفقاً لوجهة النظر الدولية.

وتزايد الحديث عن هذا الملف بعد زيارة رئيس الحكومة الانتقالية أحمد الشرع إلى واشنطن ولقائه بالرئيس الأميركي دونالد ترامب، وإعلان تعليق العقوبات لمدة ستة أشهر، إضافة إلى انضمام دمشق إلى التحالف الدولي ضد داعش.

لكن، وعلى الرغم من ذلك، فإن رفع العقوبات لا يزال مؤقتاً ومشروطاً بخطوات يتعيّن على حكومة دمشق اتخاذها، كما أن عملية انضمام حكومة الشرع إلى التحالف الدولي ما زالت مقتصرة على الجانب السياسي دون أي خطوات عملية ملموسة.

ممثل مجلس سوريا الديمقراطية في الولايات المتحدة بسام إسحاق، تحدث لوكالة هاوار حول ذلك بالقول: "اللقاءات بين الشرع والإدارة الأميركية ركّزت على تثبيت الاستقرار، وخصوصاً في شمال وشرق سوريا، بوصفها منطقة حساسة ومؤثرة على مستقبل البلاد".

وأوضح: "كان هناك نقاش جدي حول كيفية حماية خصوصية المنطق سياسياً وإدارياً، وفي الوقت نفسه إدماجها ضمن مؤسسات الدولة بطريقة تدريجية ومتفق عليها، كما طُرح ملف الدور المستقبلي لقوات سوريا الديمقراطية ضمن بنية أمنية وطنية، مع التأكيد على أهمية الخبرات التي راكمتها في محاربة الإرهاب. الأميركيون أيضاً شددوا على خطوات اقتصادية وإنسانية سريعة تخفّف الضغط على الناس وتمهّد لمسار أوسع فيما يتعلق بالعقوبات".

وحول كيفية تطبيق نتائج هذه النقاشات على أرض الواقع أشار إسحاق إلى أن "التطبيق يحتاج أولاً إلى إجراءات تهدئة واضحة تمنع الاحتكاكات، وتضمن أن التنسيق يتم عبر قنوات رسمية، بعد ذلك يمكن البدء بخطوات عملية في الخدمات والإدارة، بحيث يكون هناك تعاون مشترك يراعي خصوصية المنطقة ويبني الثقة بين الطرفين".

وأضاف "في الجانب العسكري، الدمج يجب أن يكون تدريجياً، ويأخذ بعين الاعتبار خصوصية قسد ودورها، ويضمن بقاء المنطقة مستقرة من غير أي فراغ، أما اقتصادياً، فالإجراءات الممكنة تشمل تسهيل المرور التجاري، تحسين الخدمات الأساسية، وفتح المجال أمام المنظمات الدولية للعمل بفعالية".

ممثل مسد في واشنطن تحدث عن التأثير المتوقع لهذه النقاشات على الوضع السياسي والميداني في سوريا، موضحاً بأن "هذا النوع من النقاشات، إذا تُرجم إلى خطوات عملية، سيؤدي أولاً إلى انخفاض مستوى التوتر في شمال وشرق سوريا، وهو ما يفتح الباب لاستقرار أكبر".

واختتم حديثه منوهاً إلى أنه "سياسياً، الزيارة أرسلت إشارة بأن واشنطن مستعدة للاستماع لاحتياجات المنطقة، وللبحث عن صيغة واقعية تُطمئن جميع السوريين بما فيهم سكان شمال وشرق البلاد، أما ميدانياً، فالتفاهمات قد تمنع التدهور، وتُعطي فرصة لحلول تفاوضية أوسع، وهذا ينعكس إيجاباً على مستقبل المنطقة والعلاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية".

العلاقات الإنسانية في عصر السرعة.. كيف تغيّرت الصداقة، الحب، والعائلة؟

■ سعيد صوفي

تشهد العلاقات الإنسانية في عصر السرعة تحوّلات جذرية لم يكن البشر ليتخيلوها قبل عقود قليلة. فالتطور التكنولوجي المتسارع، وتغيّر إيقاع الحياة، وتزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية أعاد تشكيل مفهوم الارتباط بين الناس وطريقة تواصلهم وعمق علاقاتهم. لم تعد الصداقة كما كانت تقوم على اللقاءات الطويلة والذكريات المشتركة، ولم يعد الحب ينتظر سنوات من التعارف والتقارب، ولم تعد العائلة مساحة ثابتة للسكينة؛ بل أصبحت كل هذه الروابط محكومة بمنطق السرعة، والاختزال، والمرونة الزائدة، وأحياناً الهشاشة. لقد دخل الإنسان إلى مرحلة جديدة يتعامل فيها مع العلاقات كما يتعامل مع كل شيء يحيط به: بسرعة، بكفاءة، وبأقل قدر ممكن من الوقت، مما طرح سؤالاً وجودياً: هل تغيّرت العلاقات الإنسانية فعلاً، أم تغيّرت طريقة تعبيرنا عنها فقط؟

عندما نتأمل الصداقة في عصرنا، نجد أنها أكثر علاقة تأثرت بالتحولات الرقمية. فقد أصبح الإنسان محاطاً بعشرات بل مئات "الأصدقاء" الذين يعرفهم عبر المنصات الرقمية، لكن المفارقة تكمن في أنّ هذا العدد الكبير لم ينجح في تعويض الصديق الحقيقي الذي يعرف تفاصيلنا ويشاركنا لحظاتنا بعمق. الصداقة اليوم أصبحت قابلة للاستهلاك السريع، إذ يمكن أن تتشكل بسرعة كبيرة عبر رسالة أو إعجاب أو مشاركة، لكنها كذلك قد تختفي بقدر السرعة نفسها. لم تعد الصداقة مرتبطة بالمكان أو الزمان، بل أصبحت علاقة تقوم على التفاعل اللحظي، وعلى الحضور الرقمي أكثر من الحضور الواقعي. ورغم أن هذا النوع من العلاقات يمنح الإنسان فرصة للتعرّف على آخرين خارج حدود بيئته، إلا أنه يخلق أيضاً شعوراً بالعزلة، لأن التواصل الرقمي، مهما بدا مكثفاً، لا يحمل الدفء الذي يصنعه التواصل الحقيقي.

وبينما كانت الصداقة سابقاً تعتمد على التجارب المشتركة والتضحيات واللحظات العميقة، أصبحت اليوم تعتمد على التفاعل المستمر، وكأن الصديق مطالب بأن يظهر في كل منشور ليؤكد وجوده. ومع هذا التغير في طبيعة التواصل، تغيّر أيضاً معنى الرفقة. فقد أصبحت الصداقة في بعض الأحيان مرتبطة بالمنفعة أو الصعود الاجتماعي أو التشابه الرقمي، وليس بالضرورة بالتفاهم أو القيم المشتركة. حتى الخصوصية تراجعت؛ فالأصدقاء باتوا يعرفون عن بعضهم عبر ما ينشرونه، وليس من خلال الحديث المباشر. وهكذا يتحول الإنسان إلى مراقب لحياة الآخرين بدلاً من شريك فيها. ومع أنّ الكثير من العلاقات الرقمية قد تطور إلى صداقات حقيقية وقوية، إلا أنّ الغالب هو علاقات هشة لا تصمد أمام أول اختبار واقعي.

أما الحب، فيبدو أنه دخل مرحلة جديدة تماماً، مرحلة يمكن وصفها بـ "الحب السريع". لم يعد الوقت شرطاً أساسياً لتكوين علاقة، فقد أصبح التعارف يتم خلال دقائق عبر التطبيقات، والمشاعر قد تتشكل عبر محادثة قصيرة، والانفصال يمكن أن يحدث برسالة واحدة. لقد تغيّرت أولويات الإنسان المعاصر في الحب؛ فهو يبحث عن الانجذاب السريع، والراحة الفورية، والتفاهم بلا جهد، وكأن الحب أصبح معادلة يجب أن تنجح من دون تعب. هذا التحول جعل الكثير من العلاقات تبدأ بقوة، لكنها لا تمتلك أساساً عميقاً تستند إليه. فبينما كان الحب سابقاً رحلة طويلة مليئة بالتحديات، أصبح اليوم تجربة سريعة قابلة للاستبدال، حيث يُنظر إلى الشريك كخيار من قائمة طويلة، وليس كشخص يبنى معه المستقبل.

لا يعني ذلك أن الحب فقد قيمته، بل ربما أصبح أكثر تعقيداً. الإنسان اليوم يعيش في عالم يفرض عليه الكثير من الضغوط النفسية والمهنية، مما يجعله يبحث عن علاقة توفر له دعماً نفسياً سريعاً، لكنه في الوقت نفسه يخشى الالتزام لأن الالتزام يتطلب وقتاً وجهداً واستقراراً، وهذه أمور يصعب توفيرها في عصر السرعة. وهذا التناقض يجعل الحب المعاصر عالقاً بين الرغبة في التقارب والخوف من التورط، بين الحاجة إلى شريك والخشية من فقدان الحرية. ومع سيطرة المنصات على خيال الناس، أصبح البعض يقارن علاقته بما يشاهده من قصص مثالية مصنوعة، مما يجعل الرضا العاطفي أكثر صعوبة. ومع ذلك، يظل الحب قادراً على الاستمرار، لأن الإنسان بطبيعته يحتاج إلى ارتباط عميق، حتى لو كان الطريق إليه اليوم أكثر تعقيداً.

أما العائلة، التي كانت تُعتبر المؤسسة الأكثر ثباتاً في المجتمع، فقد وُضعت هي الأخرى في مواجهة تحديات عصر السرعة. فطبيعة الحياة اليومية تغيّرت؛ ساعات العمل أصبحت أطول، والالتزامات أكثر، والضغوط الاقتصادية تحمل الأسرة نحو نمط حياة سريع ومزدحم. لم تعد الأسرة تجتمع كما في السابق حول المائدة أو في نهاية اليوم لتقاسم الحديث، وأصبح كل فرد يعيش داخل "فقاعته" الخاصة، بين العمل والدراسة والإنترنت. هذه التحولات جعلت الروابط العائلية أكثر هشاشة، لأن العائلة لم تعد تمثل الملاذ الوحيد كما كانت في الماضي، بل أصبحت واحدة من دوائر متعددة يتنقل بينها الفرد.

التكنولوجيا لعبت دوراً مزدوجاً في هذا التحول؛ فمن جهة قرّبت المسافات بين أفراد العائلة الذين يعيشون في أماكن مختلفة، ومن جهة أخرى خلقت نوعاً من الانفصال داخل البيت نفسه، حيث يجلس الجميع تحت سقف واحد لكن كل منهم منغمس في عالمه الرقمي. لقد أصبحت العائلة تعيش معاً جسدياً، وتتباعد نفسياً. ورغم أن العلاقات العائلية لا تزال تمتلك قوة تاريخية وثقافية كبيرة، إلا أنّ تحديات العصر فرضت إعادة تعريف مفهوم القرب. لم يعد القرب يعني الوقت المشترك فقط، بل أصبح مرتبطاً بجودة الحوار والاهتمام المتبادل والقدرة على فهم الضغوط التي يواجهها كل فرد.

ومع ذلك، لا يمكن القول إن التغيير كان سلبياً بالكامل. فالتواصل السريع سمح لبعض العائلات بالحفاظ على روابطها رغم المسافات، وخلق مساحة أكبر للفردية داخل الأسرة، مما أتاح لأفرادها التعبير عن ذواتهم بشكل أوسع. لكن هذه الإيجابيات لا تنفي حقيقة أنّ العائلة لم تعد على صلابتها السابقة، وأن الحفاظ على تماسكها يتطلب جهداً ووعياً أكبر مما كان عليه الأمر قبل عصر السرعة.

من وجهة نظر اجتماعية أوسع، يمكن القول إنّ طبيعة العلاقات الإنسانية تغيّرت لأنها لم تعد تستند إلى الوقت باعتباره وسيلة للبناء، بل أصبحت تستند إلى الكفاءة والسرعة. العلاقات اليوم تخضع لمنطق الإنتاج؛ يجب أن تكون فعّالة، سريعة، واضحة، وقابلة للقياس. ولهذا السبب يواجه الناس صعوبات في بناء روابط عميقة، لأن العمق يحتاج إلى وقت، والوقت أصبح عملة نادرة. هذا التحوّل جعل الإنسان يشعر بنوع من "التشظي الاجتماعي"، حيث يتنقل بين علاقات كثيرة لكن دون جذور ثابتة. الصداقة لم تعد ممتدة، الحب لم يعد بطيئاً، العائلة لم تعد مركزاً ثابتاً، كل شيء يتحرك بسرعة، حتى المشاعر.

ومع ذلك، فإن هذه التحولات لا تلغي حاجة الإنسان الأساسية للعلاقات. فمهما تسرّع العصر، تبقى الروابط الإنسانية حاجة وجودية لا يمكن التخلي عنها. ما تغيّر ليس قيمة العلاقات، بل شكلها وآلياتها. الناس لا يزالون يبحثون عن صديق حقيقي، وشريك محب، وعائلة داعمة. لكن الوصول إلى هذه العلاقات أصبح يحتاج إلى قدرة أكبر على التمييز، وعلى مواجهة ضغوط الحياة الحديثة، وعلى خلق توازن بين الإيقاع السريع للعصر والإيقاع البطيء اللازم للاطمئنان النفسي.

ولذلك فإن التحدي الأكبر في عصر السرعة ليس فقدان العلاقات، بل الحفاظ على معناها. الصداقة تحتاج إلى صدق يتجاوز حدود الشاشات، والحب يحتاج إلى تواصل عميق يتجاوز سرعة التطبيقات، والعائلة تحتاج إلى حضور يتجاوز مجرد التواجد في المكان نفسه. وما يميز الإنسان القادر على النجاة في هذا العصر هو قدرته على إبطاء إيقاعه الداخلي رغم سرعة العالم الخارجي، وعلى منح العلاقات الوقت الذي تستحقه.

يمكن القول في النهاية إن عصر السرعة لم يُلغِ العلاقات الإنسانية، لكنه أعاد تشكيلها بطرق تجعلها أكثر مرونة، وأحياناً أكثر هشاشة. لقد جعل العلاقات قابلة للتكوين السريع والانتهاء السريع، لكنه في الوقت نفسه جعل الإنسان أكثر وعياً بقيمة الروابط الحقيقية. ففي عالم تتسارع فيه كل التفاصيل، تصبح العلاقات العميقة هي الملاذ الأخير، المكان الذي يجد فيه الإنسان ذاته بكل بطئها وصدقها وثباتها. وبينما يواصل العصر دفع الناس إلى الأمام بلا توقف، تظل العلاقات الإنسانية، بكل ما فيها من تعقيد وبطء، هي ما يعيد الإنسان إلى جذوره ويذكره بأنه يحتاج دائماً إلى من يشاركه الحياة، لا إلى من يظهر معه في صورة سريعة تختفي بعد ثوانٍ.

ازدواج الهوية الرقمية والواقعية.. صراع الـ"أنا" بين العالمين

■ علي غزالة

في زمن يتقدّم فيه العالم الرقمي بسرعةً تفوق قدرة الإنسان على الاستيعاب، تتشكّل أمامنا ظاهرة جديدة ومعقّدة تُعيد صياغة مفهوم الذات ومعنى الوجود الاجتماعي: ازدواج الهوية الرقمية والواقعية. لم يعد الإنسان يعيش داخل عالم واحد، بل أصبح يمتدّ عبر فضاءين، أحدهما مادي محسوس تفرضه الجغرافيا والعلاقات الاجتماعية التقليدية، والآخر افتراضي يتشكل من الصور والكلمات والبيانات والخوارزميات. تتداخل هاتان الهويتان إلى حدّ يصعب معه التمييز بين ما هو حقيقي وما هو مصنوع، بين الذات كما تعيش فعلاً والذات كما تقدّم للجمهور. هذا الازدواج لا يقتصر على اختلاف في السلوك، بل يتجاوز ذلك إلى صراع عميق في "الأنا"، صراع يتخذ أشكالاً نفسية واجتماعية وثقافية ويعيد تعريف معنى الهوية في القرن الحادي والعشرين.

عندما دخل الإنسان العصر الرقمي، لم يكن يدرك أنّه يدخل في تجربة هوية جديدة. منصات التواصل الاجتماعي بدت أول الأمر وسيلة للتعبير والتواصل، لكنها تحوّلت بمرور الوقت إلى مسارح يُعاد فيها إنتاج الذات وفق شروط لا تشبه بالضرورة شروط الواقع. ففي العالم الرقمي، يمكن للفرد أن يختار أي صورة يريدها لنفسه: النسخة المثالية، الذكية، الجميلة، المرحة، القوية، أو حتى النسخة الغامضة التي لا تشبه حياته اليومية إطلاقاً. كل عنصر في الهوية الرقمية قابل للتحكم: الصورة، اللغة، الاهتمامات، الآراء، نوعية الرفاق، وحتى تفاصيل السلوك الرمزي. وهكذا تشكّلت نسخة مصنوعة من الإنسان، لا تعكس ذاته تماماً، لكنها تحقّق له حضوراً يجذب الآخرين ويستجيب لرغبتهم في نموذج متخيّل ومصقول.

لكن المشكلة تبدأ حين تبدأ هذه الهوية الرقمية في تشكيل صورة الذات الواقعية نفسها. فالكثيرون يبدؤون بتعديل سلوكهم الحقيقي ليقترب من سلوكهم الرقمي؛ ما ينشرونه ينعكس على ما يعيشونه، وما يعيشونه يُفصَل أحياناً ليُقدّم بشكل أجمل في الفضاء الرقمي. يصبح الإنسان متردداً بين ذاتين: ذات واقعية محدودة، وذات رقمية مفتوحة بلا حدود. هذه الازدواجية تُحدث نوعاً من الانقسام الداخلي؛ فالفرد يجد نفسه موزعاً بين ما يجب أن يكونه ليحظى بالقبول الرقمي، وبين ما هو عليه فعلاً. وتتجلى هذه الحالة في مشاعر شائعة مثل القلق، والخوف من فقدان الصورة، والضغط المستمر للحضور الرقمي، والشعور بالانفصال عن الذات الحقيقية.

إحدى الإشكاليات الجوهرية في هذا الصراع تكمن في أنّ الهوية الرقمية محكومة بمعايير المجتمع الشبكي، وهو مجتمع يتغذّى على الظهور والانتشار والقبول السريع. الفرد في هذا المجتمع لا يُقاس بعمق أفكاره أو حجمه الواقعي بقدر ما يُقاس بعدد الإعجابات والمتابعين والمشاركات. وهكذا يبدأ الإنسان في إعادة بناء ذاته لتلاءم معايير الخوارزميات، وليس معايير القيم أو القناعات الداخلية. يتحول إلى منتج يُسوّق نفسه ويعيد إنتاجها باستمرار، في عملية قد تُفقده شيئاً من أصالته وعمقه، وربما علاقته مع ذاته الحقيقية. يصبح أداء الهوية أهم من حقيقتها، وتمثيل الذات أهم من عيشها، وتبدأ الحدود بينهما بالذوبان.

في المقابل، تعمل الهوية الواقعية وفق منطق مختلف تماماً. إنها نتاج التجربة المباشرة، والتفاعل اليومي، والخصائص الشخصية الحقيقية، والتاريخ الفردي والعائلي والاجتماعي. هي هوية مليئة بالنقائص، بالتناقضات، بالمشاعر غير المنظمة، وبلحظات الضعف التي لا تُعرض في الصور. لهذا تبدو الهوية الواقعية أكثر هشاشة أمام الهوية الرقمية التي يمكن تعديلها بلمسة فلتر أو جملة جذابة أو مونتاج سريع. هنا يبدأ الصراع: الهوية الواقعية، بكل محدوديتها، تواجه هوية رقمية أكثر إغراءً وأكثر قدرة على تحقيق الاعتراف والقبول. لكن الاعتراف الرقمي، على الرغم من سعته، يبقى اعترافاً مشروطاً، مؤقتاً، وقابلاً للزوال بمجرد تغيّر خوارزمية أو مزاج جمهور.

هذا التشابك بين العالمين يجعل الفرد يعيش في حالة من المفاوضة المستمرة. فهو يحاول أن يحافظ على أصالة هويته الواقعية، لكنه في الوقت نفسه لا يستطيع تجاهل متطلبات هويته الرقمية، لأنها أصبحت جزءاً من العلاقات الاجتماعية الحديثة. الأصدقاء والعائلة وزملاء العمل يتابعون حساباته، يحكمون على سلوكياته، ويقيّمونه بناءً على حضوره الرقمي. بل إنّ بعض العلاقات تنشأ وتنتهي في العالم الافتراضي، وتؤثر بعمق في الواقع. وقد صارت الهوية الرقمية أحياناً شرطاً للقبول الاجتماعي أو النجاح المهني، مما يجعل الانسحاب منها شبه مستحيل. مع كل هذا التداخل، تنشأ حالة جديدة يمكن وصفها بـ»الذات المعلّقة». الذات المعلقة هي تلك التي تعيش بين عالمين دون أن تستقر في أيٍّ منهما. فهي لا تستطيع أن تكون رقمية بالكامل لأن الواقع يفرض شروطه، ولا تستطيع أن تكون واقعية بالكامل لأن الرقمية أصبحت شرطاً للوجود الاجتماعي. هذه الذات تعيش في حالة من التوتر، لأنها دائماً مطالبة بالتوفيق بين صورتين قد تكونان متناقضتين. فالفرد الذي يظهر بثقة عالية على الإنترنت قد يعاني من قلق اجتماعي في الواقع، والذي يبدو ناجحاً رقمياً قد يواجه إخفاقات يومية لا يجرؤ على إظهارها. وهكذا تتعمّق الفجوة بين الهوية المعروضة والهوية المعاشة.

يمتد هذا الصراع إلى مستويات أخرى، أكثر تعقيداً، عندما يتعلق الأمر بالوعي الذاتي. فحين يعتاد الإنسان على رؤية نفسه كما تقدّمه الشاشة، يبدأ تدريجياً في تفسير ذاته بناءً على تلك الصورة. الهوية الرقمية تصبح مرآة، لكنها ليست مرآة صادقة. إنها مرآة مزخرفة، تعمل كأداة لتعزيز بعض الجوانب وقمع أخرى. في هذه اللحظة، يفقد الإنسان شيئاً من حريته، لأنه يصبح أسيراً للصورة التي صنعها، مضطراً للدفاع عنها والحفاظ عليها. وهكذا يتحول من صانع للهوية إلى تابع لها. يتصرف كما لو كان ممثلاً على خشبة مسرح لا تنطفئ أنواره، ويخشى أن تتعارض أفعاله اليومية مع الدور الذي يؤديه على المنصات.

مع ذلك، لا يمكن تجاهل الجانب الإيجابي لهذه الازدواجية. فالهوية الرقمية، رغم صنعيتها، تمنح الأفراد فرصاً جديدة للتعبير والتمكين. كثيرون وجدوا في العالم الرقمي مساحة ليظهروا ذواتهم غير المرئية في الواقع: الموهبة، الفكر، الصوت، وحتى الكفاح. كما أنّ بعض الهويات الرقمية ساعدت أصحابها على إعادة تشكيل هويتهم الواقعية بطريقة أفضل، كأن

يتجاوز الفرد خجله أو يحقق نجاحات مهنية لم تكن ممكنة في عالم الواقع. هنا يصبح العالم الرقمي منصة للتحرر، وليس فقط سجناً للصورة المصنوعة. لكن هذا الجانب المشرق لا يقلل من حجم التحدي؛ فالفرد يظل مطالباً بإيجاد توازن بين الإفادة من هويته الرقمية دون أن يفقد أصالة هويته الواقعية.

يتطلب هذا التوازن وعياً نقدياً عميقاً. على الفرد أن يسأل نفسه باستمرار: من أنا خارج الشاشة؟ من أنا عندما لا يراني أحد؟ هل أعيش الصورة أم أعيش الحقيقة؟ وهل ما أعرضه للعالم يعبر عني أم عن التوقعات المفروضة علي؟ هذه الأسئلة ليست بسيطة لأنها تعيد الإنسان إلى جوهر هويته، لكنّ طرحها ضروري لتجنب الانغماس الكامل في العالم الرقمي. فالهروب إلى الهوية الرقمية قد يوفر شعوراً مؤقتاً بالراحة، لكنه على المدى البعيد يخلق هوة بين الذات وصورتها.

في النهاية، يمكن القول إنّ ازدواج الهوية بين الرقمي والواقعي هو إحدى أبرز سمات الإنسان المعاصر. إنه ليس مرضاً ولا خللاً، بل نتيجة طبيعية للتحولات الاجتماعية والتكنولوجية التي نعيشها. الصراع بين "الأنا" في العالمين ليس صراعاً يهدف إلى إلغاء أحدهما، بل هو صراع لإعادة التفاوض حول معنى الذات. المطلوب ليس التخلص من الهوية الرقمية، بل تسكينها ضمن إطار أوسع يحفظ للإنسان أصالته، ويجعله قادراً على العيش في الواقع دون أن ينفصل عن العصر.

هوية الإنسان اليوم ليست ثابتة ولا أحادية، بل متعددة ومتحركة، وهذا ليس بالضرورة أمراً سلبياً. فالقدرة على حمل أكثر من هوية قد تكون قوة إذا أدرك الإنسان حدود كل واحدة منها. لكنّ الخطورة تكمن في أن تصبح الهوية الرقمية بديلاً عن الحقيقة، أو أن تستحوذ على الوعي بحيث يختفي العالم الواقعي خلف الشاشات. لذلك يبقى جوهر الصراع في السؤال: كيف نحافظ على "الأنا" كذات حقيقية تتحرك بين العالمين دون أن تفقد معناها؟ الجواب ربما يكمن في الموازنة بين الظهور والصدق، بين الحرية والوعي، وبين ما نريد أن نكونه وما نحن عليه بالفعل. إنه صراع الإنسان مع صورته، صراع لا ينتهي، لكنه يعلّمنا في كل مرة شيئاً عن أنفسنا، وعن قدرتنا على أن نكون أكثر صدقاً في عصر مليء بالصور.

Aştî السلام
www.selamdemocratic.com
selamdemocratic@gmail.com
partiya.aşti
Rengîn
Hijmara (110) Mijdar 2025

Girîngîya Edebîyata Zarokan

Murad Dildar

Hişê zarokên ku bi zimanê "xwe" yê zikmakî berhemên edebîyata zarokan dixwînin, xêncî peyvên nû, hînî têgehên nû jî dibin. Têgeh, wekî amûrên ramanê, sîstema fikr û ramanê di hişê zarokan de bi cîh dike û bi vî awayî zarok dikarin ji alîyê mantiqî ve wekî "xwe" bimînin. Yanî bi çavên "xwe" li cihanê binêrin, bi têgehên "xwe" bifikirin û bi peyvên "xwe" fikirên xwe bînin ziman. Li vir, giringîya têgehên bi zimanê zikmakî bêtir derdikeve pêş. Zarokên bi têgehên zimanê zikmakî, yanî bi têgehên "xwe difikirin, dikarin çanda xwe û milletê "xwe" baştir nas bikin û bi vî awayî xwemalîyeke neteweyî ava bikin.

Edebîyata zarokan, yek ji beşên edebîyatê ye ku giringîya wê roj bi roj zêdetir dibe û di qada edebîyatê de cihê xwe berfirehtir dike. Bi taybetî di sedsala 20an de, bi pêşketina beşa psîkolojîya zarokan, hat fêmkirin ku hiş û psîkolojîya zarokan, ji ya mezinan cuda ye û nêrîna wan a jîyan û dinyayê ne yek e. Li gor van taybetmendîyan, berhemên bi taybetî ji bo zarokan hatine nivîsîn zêdetir bûn û edebîyata zarokan bi van berheman qada xwe berfirehtir kir. Edebîyata zarokan, wekî ji navê wê jî tê fêmkirin, beşek ji edebîyatê ye û ji berhemên bo zarokan hatine amadekirin pêk tê. Berhemên edebîyata zarokan, ji gelek alîyan ve, ji berhemên "edebîyata mezinan" cuda ne. Di nav van her du edebîyatan de, cudahîya herî mezin û giring, temenê xwîneran e. Di qada psîkolojî û hiqûqê de, di gelek rapor û biryarnameyên NYyê de û ji alîyê pedagojîyê ve, kesên di bin 18 salî de, wekî zarok tên qebûlkirin û pênasekirin. Ev sînorê temenî, sînorekî xurt û giring e ku bi xwe re gelek cudahî û taybetmendîyan tîne: Zimanê berheman, mijarên berheman û dirêjbûna berheman ji van taybetmendîyan çend heb in. Bi taybetî zimanê berheman, di edebîyata zarokan de giring e û ji zimanê edebîyata mezinan cuda ye. Ji ber ku têgihîştina zarok û mezinan ji hev cuda ye, di berhemên wan de heman ziman nayê bikaranîn. Bikaranîna rewş û bûyeran, uslûba îfadekirinê û têgehên tên bikaranîn divê li gor hişê zarokan bên bijartin. Edebîyata zarokan, di jîyana zarokan de berî dibistanê, bi çîrokên devkî dest pê dike. Zarok berî dibistanê, bêyî ku karibin bi tena serê xwe berheman bixwînin, bi rêya çîrokan peyv û gotinan dibihîzin. Bihîstin û fêrbûna

peyvan, di gihîştina zarokan de, bi taybetî jî di gihîştina hiş û zimên de, xwedîyê cihekî giring e. Bi her peyvên nû, xweîfadekirina zarokan xurttir dibe, naskirin û binavkirina kes û alavên derdorê zêdetir dibe û têkilîyên wan û di nav zarokên din de geştir dibe. Bi saya van taybetmendîyan, zarok dikarin xwe baştir îfade bikin û jîyaneke bixwebawer ava bikin. Ziman, di edebîyatê de ji bo parvekirina hest û xeyalan amûrekî giring e. Lê zimanê zikmakî , bo zarokan, ji amûrekê wêdetir e û giringtir e. Zarok berî dibistanê bi guhdarîkirina çîrokan, dûre di destpêka dibistanê de jî bi xwendina berheman dikevin nav qada edebîyata zarokan. Zimanê ku di edebîyata zarokan de tê bikaranîn (zimanê zikmakî-zimanê bîyanî) bandoreke xurt li ser zarokatîyê dike û di heman demê de li ser hemû jîyana mirovan dike. Zarokên ku bi zimanê xwe yê zikmakî dest bi xwendinê dikin û didomînin, bi saya xwendinê dikarin zimanê xwe bi pêş ve bixin û bi hînbûna peyvên nû xwe baştir îfade bikin. Loma edebîyata zarokan di avabûna têkilîya di nava zarok û zimên de, xwedîya cihekî mezin e. Ev têkilîya ku di nav zarok û zimanê zikmakî de çêdibe, têkilîyeke ne ji rêzê ye. Bi saya vê têkilîyê, zarok ji biçûktanîya xwe, peyvên aîdê milletê xwe û çanda xwe û bi van peyvan jîyanê dibînin, dinirxînin û fêm dikin. Edebîyata zarokan vê pêvajoyê xurttir dike û bi her berhemekê, peyvên nû li hiş û zimanê zarokan zêdetir dibe. Hişê zarokên ku bi zimanê "xwe" yê zikmakî berhemên edebîyata zarokan dixwînin, xêncî peyvên nû, hînî têgehên nû jî dibin. Têgeh, wekî amûrên ramanê, sîstema fikir û ramanê di hişê zarokan de bi cih dike û bi vî awayî zarok dikarin ji alîyê mantiqî ve wekî "xwe" bimînin. Yanî bi çavên "xwe" li cihanê binêrin, bi têgehên "xwe" bifikirin û bi peyvên "xwe" fikirên xwe bînin ziman. Li vir, giringîya têgehên bi zimanê zikmakî bêtir derdikeve pêş. Zarokên bi têgehên zimanê zikmakî, yanî bi têgehên "xwe difikirin, dikarin çanda xwe û milletê "xwe" baştir nas bikin û bi vî awayî xwemalîyeke neteweyî ava bikin. Ev xwemalîya netewî ku li ser zimên xwe ava dike, di avakirina nasnameya neteweyî de jî xwedîya roleke giring e. Ziman, di avakirina nasnameya netewî de, yek ji amûrên herî giring e ku meriv dikare pê neteweyekê nas bike û fêm bike. Ji ber vê yekê, zarokên bi zimanê "xwe" dixwînin, difikirin û xeber didin, milletê "xwe" baştir nas dikin û xwemalîya neteweyî dikarin baştir ava bikin. Bi berhemên edebîyata zarokan, zarok sînorên cîhana "xwe" firehtir dikin, xeyalên "xwe" rengîntir dikin û peyv û têgehên nû li hişê "xwe" zêde dikin. Bi saya van taybetmendîyan, têkilîya di nav zarok û zimên de xurttir dibe û zarok zimanê "xwe" yê zikmakî wekî amûra nasandina cihanê dibînin. Ev pêvajo eger bi zimanekî xerîb/bîyanî dest pê bike, zarok dikarin ji nasnameya xwe dûr bikevin û xwemalîya neteweyî red bikin. Lewra zarokên bi zimanê xwe perwerdeyê nebînin û bi zimanekî xerîb bixwînin û bi wî zimanê dinyayê nas bikin, zimanê "xwe" yê zikmakî li ber pêşketina "xwe" wekî astengekê dibînin. Ji ber wê jî hêdî hêdî ji zimanê "xwe" û nasnameya "xwe" dûr dikevin. Edebîyata zarokan, bi berhemên xwe dikare di jîyana zarokan de gelek guhartinên nû ava bike. Zarokên bi zimanê xwe yê zikmakî van berheman dixwînin, bi saya hînbûna peyvên nû û têgehên nû ji alîyê ziman û hişî ve bi pêş dikevin. Bi pêşketina zimên, zarok jîyanê bi zimanê xwe nas dikin û xwe bi zimanê xwe îfade dikin. Bi vî awayî di nava zarok û zimanê zikmakî de têkilîyek çêdibe û ev têkilî jî bi xwe re avakirina nasnameya neteweyî tîne. Ev pêvajo bi xwendinê xurttir dibe û hişê zarokan li gor vê pêvajoyê jîyanê nas dike. Ji ber vê yekê em dikarin bibêjin ku edebîyata zarokan (a bi zimanê zikmakî) têkilîyeke baş di nav zarok û zimên de ava dike û xwemalîya neteweyî xurttir dike.

Gelo çima perwerdeya bi zimanê zikmakî?!

Izedîn Mihemed

Berî ku perwerdeya bi zimanê zikmakî mafekê qanûnî be, mafekê insanî ye. Her mirovek li vê cîhana me xweyî nasname ye. Nasnameya yekem ya ku zarok di zikê dêya xwe de werdigire, zimanê zikmakî ye. Bi zarokê re mezin dibe û mîna sembol û hîmê sereke yê her miletekî cih digire. Tevî ku tevahî peyman û rêkeftinên navdewletî amaje û danpêdanê bi mafê perwerdeya bi zimanê zikmakî dikin jî, lê pirnaîya dewletan nexasim dewletên lipaşmayî ev maf çewisandiye. Ger em li dîroka hin ji wan zimanan vegerin, em dibînin ku zehf kevnar in; bi sembolan dest pê kirine, bûn têgih û wekî zimanan herikîne qadên jîyanê. Lê tevî vê esaletê jî em dibînin ku hêzên serdest bi darê zorê zimanên xwe li wan miletan sepandine. Helbet ji ber ku hebûn ji wir ango ji zimanê zikmakî dest pê dike, hewl didin ku wê rastîyê bitemisînin. Li cîhana me gelek zimanan ev êş kişandiye û seba vê yekê gelekan hûbûna xwe jî winda kiriye.Bi dirêjahîya salan di aşê bişaftinê re hatin hêran û weku pirtika genimî ya dema dêranê, bi ber bayî ketine. Bê guman ev nayê wê wateyê ku zimanên din (yên bîyanî) ne bi heman girîngîyê ne, lê karzan û zanayên ziman û pedegojîyê fêrbûna bi zimanê zikmakî didin pêş û piştre zarok li temenekê nîşankirî dest bi hînbûna zimanên din bike. dîyar dikin ku fêrbûna ji zimanekî bêtir mifayên pir û cihê bi xwe re tîne, rê li ber zarokê vedike ku bi şêweyên cihêwaz birame, lê temenê herî guncaw ji vê yekê re di navbeyna 10 û 12 salan de dibînin. Hêjayî bibîrxistinê ye ku Rêxistina Perwerde, Zanist û Çandê ya Neteweyên Yekbûyî ji bo ku pirrengîya zimanan li cîhanê biparêze û dewlet rêz û giringîyê bibin vê yekê, di sala 1999an de 21ê Sibatê wekî Roja Zimanê Zikmakî ya Cîhanê ragihand. Di wê rojê de, ango di 21ê Sibata 1950 de, ji ber ku serdarên dewleta Pakistanê bengalî li ser axa wan ji zimaê wan mehrûm kiribûn, xwendekarên zanîngehê li hember vê rewşê serî radikin. Polîsên Pakistanê êrişê davêjin ser xwendekaran; di encama de gelek xwendekar jîyana xwe ji dest didin.

PEYKETINA EVÎNÊ

Hisên Mislim Ebas

Porê sibile li qevdika piyan
Xuyaye sipehîbûn gerden bi nîşan
Gewre ye divê berfa serê çiyan
Ez qiral im li rex xwedawenda keçkan
Evîn derman dike hemû birîn
Li ruwan buhişta Yezdanî ev e evîna
min
li çavan kilên sibhanî gul sosina min
Peyda nabe tu kes weke wê delala dilê min
Li pey wê dişkê qalibê mirov bi destê afrînerê min
Evîn derman dike hemû birîn
Bihina gerdenê ji bihina gul û nêrgizan
Li meyxanê her gav serxweş bexitreş in
Bêzar mest û gêjim ji bejnê dilewlijin
Li min guneh neke li min derng nemîne dil neşkînin
Evîn derman dike hemû birîn
Heyva şeva tarî dorpêç dike bi sîwanê
Mezgîn ronî dike şeva tarî li tevahiya cîhanê
Dê were evîna min xweşke jiyana min
Evîna derdan were riheteke birînên dilê min

Helal e yan heram e

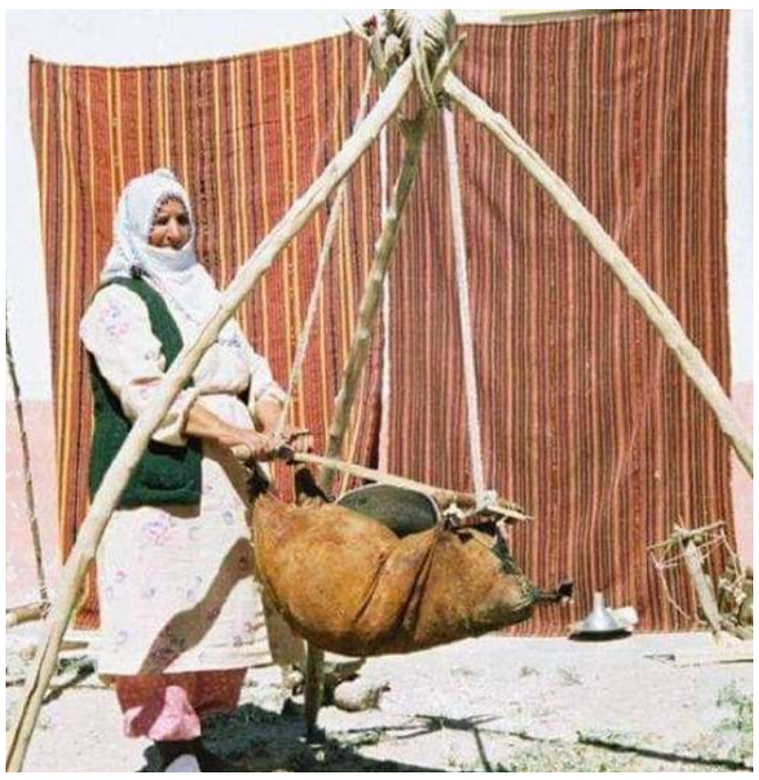

Dildar Mîtanî

Mêrikek ji eşîra berazîya serê sibehê zû rahişt darê xwe û berê xwe da mala melayê gund. Mêrik ji melayî re got: Xwedê ji te razî be seyda ez hatime şêwra te bikim. Mêrik darê di destê xwe de hejand û ji melayî re got divê tu çareyekê ji vê pirsgirêka min re bibînî.

Mela got ka bêje heyra pirsgirêk çi ye?

Mêrik got: Gelek pezê min heye û niha wekî tu zanî dema kilana dew hatiye. Meşka me tune bû, min kuçikê xwe kuşt û ji çermê wî meşkek çêkir. Niha em hemû dewê xwe di wê meşkê de kildidin. Gelo ew meşka me helal e yan heram e.

Mela hinekî dudilî ma, devê wî li hev herbilî û di dil xwe de got; heke ez bêjim heram e, ditirsim ev ê berazî darê xwe li serê min bide. Hinekî di meseleyê de fikirî û bi tirs wiha bersiv da: Meşka te helal e û hûn dikarin bikar bînin.

Mêrikê berazî bi kêf rabû, spasîya mela kir û wiha got: Nîvişkê sibê para te ye, te heq kiriye, xweş helal be.

Xwebûn

www.selamdemocratic.com
selamdemocratic@gmail.com
partiya.asti

Aştî السلام

Rojnameyek sîyasî, civakî , çandî

Hejmar (110) Mijdar 2025

Çima Bahçelî berê parlamentoya Tirkîyayê dide Îmralîyê?

Ferhad Hemê

"Komîteya Hevgirtina Nîştimanî û Biratî û Demokrasîyê" ya ku bi şopandina çarçoveya qanûnî ya pêvajoya aşîtîyê re têkildar e, civîneke giring roja înîya borî li dar xist. Di encamê de biryareke dîrokî girtin: Berê xwe bidin Îmralîyê ji bo hevdîtina bi rêberê PKKyê Ebdulah Ocalan re piştî dengdayîna 33 parlamenteran ji bingehê 51 parlamenteran ji 11 partîyan, herwiha 11 parlamenterên ji CHPyê jî biryar girt ku ji civînê derkevin. Ev biryar ne tenê wekî bendekê di rojeva parlamentoyê de bû, lê belê kêlîyeke damezirandineke nû bû di rêveçûyîna pêvajoya aşîtîyê de bû û derî Ii pêşîya pêvajoyeke sîyasî ya ku berê li Tirkîyayê çênebû, hate vekirin. Ev pêşketin çêbû, piştî rêveberê MHPyê Dewlet Bahçelî berîya çend rojan, yek ji taboyên herî mezin di xîtaba sîyasî ya tirkî de şikand. Di vê çarçoveyê de, Bahçelî di xîtaba xwe li pêşîya bloka partîya xwe ya di parlamentoyê de, careke din piştrast kir ku eger komîteya parlmanetoyê neçe Girava Îmralîyê cihê girtina Ocalan, wê bi sê hevalên xwe re biçe wir û bi derfetên xwe yên taybet. Ev daxuyanîya Bahçelî li Enqerayê bû rojeveke sereke û wekî gaveke nû di rêveçûyîna bi girêk a pêvajoya aşîtîyê de hate binavkirin, nexasim di demekê de ku welat piştî salek ji destpêkirina pêvajoyê, di rewşeke nazik de derbas dibe. Bahçelî ku wekî mîrasê sîyasî yê tevgera neteweyî ya tirk e û yek ji dengên herî berbiçav ên ku têgiha dewletê wekî kiryareke serwer temsîl dikin, rola xwe ya giring di pêvajoya aşîtîyê de li kêleka Ocalan nas dike. Daxuyanîyên wî yên dawîn jî dîyar dikin ku ew di çarçoveya hesabên partî yên teng de tev nagere, berovajî CHP û beşek ji AKPyê, lê belê Bahçelî xwe dispêre dîtineke ku xwe dibîne berdewamîya rêzedîrokî ya li ser hizirê "mayîna neteweya tirkî", nexasim di çarçoveya van guhartinên kûr ku li herêmê çêdibe. Di oxira parastina vî "gîyanî" de wekî ku ew bi nav dike û di çarçoveya rastîyeke jeopolîtîk a dijwar ku gefê li ser bingeha dewletê li Rojhilata Navîn çêdike, Bahçelî gotina ramanawerê neteweperist ê navûdeng Zîya Gikalp bi bîr dixe :"Kesê ku ji kurdan hez neke, ne tirk e û yê ji tirkan hez neke, ne kurd e". Di heman demê de, Bahçelî tiştên ku Zîya Gikalp di gotara xwe ya navdar de "tirk û kurd" (1922) teqez dike, bi bîr dixe û piştrast dike ku Mîsaqa Milî hebûna du neteweyan kurd û tirkan xêz dike, di çarçoveya yek welat de ku nayê parçekirin û welatekî dayik ê hevbeş û çi kurd an jî tirkek li dervayî vê yekîtîyê red dike. Ev daxuyanî bi awayekî balkêş li gor dîtina Ocalan a ku banga bidawîkirian têkoşîna çekdarî dike û rê li pêşîya aşîtî û demokrasîyê vedike û biratîya hezar salî, ji nû ve çeksaz dike. Li gor vê dîtinê, dîyar e ku helwesta Bahçelî wekî vegerandina "Gîyanê lihevkirina dîrokî" ye û amadekarîyên rûniştina li kêleka dijminê xwe yê dîrokî Ocalan e, li ser yek maseyê, eger ku ev yek jî wekî şertekî be ji bo teşekirina çareserîya sîyasî ya demdirêj û guncav. Herwiha, ev guhartin ji valatîyê nehatîye, lê belê berîya wê rêveçûyîneke hevgirtî ya gavên ku PKKyê avêtîye pêk hatiye, ji vekişandina hêzên xwe ji herêmên di hundirê sînorê rojhilat ê Tirkîyayê de bigiere, heta vekişandina ji enîyên şer ên li herêma Zapê ya li ser sînorê Başûrê Kurdistanê. Bi van pêşketinên li ser erdê re, êdî divê dewleta Tirkîyayê gavan biavêje ji bo temamkirina rêveçûyîna dualî, nexasim piştî avakirina komîteya qanûnî di parlamentoyê de ku erka wê dosyayê ji çarçoveyeke şerekî ewlekarî û leşkerî, veguherîne çareserîyên qanûnî û sîyasî, di çarçoveya ku Ocalan bi nav dike "entegrasyona demokratîk". Li ser vî esasî jî, Bahçelî ev çend meh in dibîne ku divê dewlet bê dudilî gavan bavêje, ango gavên bilez û aşkera, ji bo garantîya dewamkirina pêvajoyê li ser bingehên qanûnî û sazîbûnê. Li gor dîtina Bahçelî, çi dudilî yan jî derengmayîna girtina biryarên giring, dibe ku ev yek bibe sedema ku rêveçûyîna aşîtî vegere xala destpêkê û derî li pêşîya astengîyên nû vebike ku derfetên kêmpeyda ji dest herin. Herçend ku komîte berîya civîna xwe ya dawîn 17 caran li hev civîya, lê heta niha pêşnîyazên xwe yên qanûnî ji parlamentoyê re pêşkêş nekirine. Li beramber vê yekê jî, hîn agahîyên ku hatin belavkirin ku helwesta hin alîyên di nava sazîyên dewletê de û di serî de, AKP û CHP red dikin ku destûrê bidin komîteyê ku biçe Îmralîyê. Gava çûyîna Îmralîyê jî, kurd wekî gaveke bingehîn ji bo garantîya berdewamîya pêvajoyê. Di heman demê de, Ocalan bi xwe jî israr li ser vê serdanê dikir û wekî xaleke bingehîn ji bo berdewamîya rêveçûyîna aşîtîyê bi awayekî cidî û bandor, bi nav dikir.

Sembolîya biryarê

Ev gava çûyîna komîteya parlamentoyê li Girava Îmralîyê, giringîya wê bêhtir e ji tenê lidarxistina rûniştineke asayî ya din. Temamkirina vê serdanê, wê cara yekemîn be ji dema destpêkirina pêwendîyên veşartî û aşkera yên di navbera dewleta Tirkîya û PKKyê de ji sala 1993yan de û ev yek pêvajoya aşîtîyê dixe çarçoveyeke qanûnî ya fermî û ji daîreyên însîyatîfên ewlekarî yên teng derdixe û derbasî asta naskirina sazîyan û destûrê dike. Ev yek jî rewabûna rêveçûyîna aşîtîyê xurt dike û li ser bingehên wê yên qanûnî yên aşkera ava dike. Ji vê wateyê ve, ev gav pêşî tê vê wateyê ku hebûna komîteyê li Îmralîyê pozîsyona Ocalan wekî danûstandkarê sereke di pêvajoyê de xurt dike, û berdewamîya tecrîda wî di şiklê xwe yê heyî de dike mijarek alîyên hesas ên hiqûqî û sîyasî. Li gor rêgezên navdewletî yên di pêvajoyên danûstandinan de, divê danûstandkar herî kêm bi awayekî azad tev bigere, ev yek jî derfetê li pêşîya nîqaşên cidî vedike der barê mafê hêvîyê piştî 27 salan ji dîlgirtinê, yan jî danîna qanûnan ku derfetê bide ji nû ve rewşa wî ya qanûnî di ber çavan re derbas bike. A duyemîn, li gor daxuyanîyên parlamenter Perwîn Buldan, alîyê kurd nîşan dide ku Ocalan li benda vê serdanê ye da ku vîzyona xwe ya li ser kokên pevçûnê, wekî alîyek navendî di şekildana avahîya wê ya dîrokî de pêşkêş bike û di kapasîteya xwe ya wekî danûstandinkarê sereke li ser navê alîyê kurd de, tekez bike ku pêdivî ye pevçûn ji qadên pevçûnê ber bi zemîna aştî û veguherîna demokratîk ve were veguheztin. A sêyemîn, Ocalan dibîne ku erka komîteyê ne tenê di alîyê ewlekarî de ye yan jî gavên ji bo entegrasyona şervanên PKKyê an jî berdana sîyasetmedaran ji zindanan an jî vegerandina kesên sirgûnkirî. Li gor dîtina Ocalan ev tenê hêmanên di çarçoveya pêvajoyeke berfirehtir e û li ser çareserkirina qanûnên sereke ji alîyê komîteyê ve ku bingehên destûrî ji bo çareserîya dayîm in, tekez dike: Qanûna civaka demokratîk, qanûna rêveberîya xwecihî û qanûna dewleta destûrî. Ev gav ne tenê bendên danûstandinê ne, lê belê çarçoveyekê ava dike, ji bo jinûvevegerandina avakirina têkilîyan di navbera dewlet û civakê de ye, ev yek jî pirrengîyê xirt dike û şerên bi dehên salan bi dawî dike.

Israra Bahçelî û dewleta dualî ye

Di heman demê de, israra Bahçelî li ser serdana komîteyê bo Îmralîyê bûye sedema gelek şîroveyan. Hin çavdêr helwesta wî wekî bersivek ji bo dudilîya di nav Partîya Edalet û Geşepêdanê (AKP) de der barê vê gavê de, tevî girîngîya wê ya naskirî, dibînin. Analîzên din nîşan didin ku di navbera Bahçelî û Erdogan de rageşîyek nepen heye; yê berê di wateya xwe ya serwerî û sazûmanî de nêzîktirê mentiqê "berjewendîya dewletê" xuya dike, lê yê paşîn, li gor vê analîzê, berjewendîyên partîya xwe û hesabên hêza xwe dide pêşîyê. Kesên ku vê nêrînê diparêzin doza Selahedîn Demîrtaş nîşan didin. Tevî biryara Dadgeha Mafên Mirovan a Ewropayê ku divê ew were berdan, pêvajoya çareserkirina doza wî hîn jî hêdî ye, ku wekî sembola nakokîyên di nêzîkatîya fermî de û nebûna bawerîyê di navbera alîyan de tê dîtin, nemaze ji ber ku Bahçelî berdana wî wekî dozeke sîyasî tekez kiriye. Şîrovekirinek din a kûrtir nîşan dide ku Tirkîya di navbera dewleta qanûnî û dewleta îmtîyazdar de dabeşbûnek avahîsazîyê dijî – têgiheke ku Ocalan ji zanyarê sîyasî Ernst Frankl di pirtûka xwe ya "Dewleta Dualî" (1941) de kişandiye. Dewleta qanûnî li gor qanûn û prosedurên sazûmanî yên standard dixebite, lê dewleta îmtîyazdar mîna serdema nazîyan xwe dispêre biryarên îstîsnaî yên li ser bingeha bandora dezgehên ewlehîyê. Li gor vê yekê, Bahçelî wekî yek ji wan çend dengan derdikeve pêş ku di doza Îmralîyê û pêvajoya aşîtîyê de ji bo pabendbûna bi qanûna parêzvanîyê dike, di demekê de ku dewleta îmtîyazdar li gor mantiqek ku vê nêzîkatîyê nakok dike dixebite. Ev alozî aşkera bû dema ku Bahçelî amadebûna xwe ya biçe Îmralîyê ragihand, gavek ku xuya bû ku wekî dijberîyek sembolîk ji bo avahîya desthilatdarîya paralel di nav dewletê de ye. Ev senaryo ne nû ye; di destpêka pêvajoya aşîtîyê de, Ocalan behsa pevçûnek di nav dewletê de di navbera baskek qanûnî, û baskek îmtîyazdar a li derveyî qanûnê dixebite kir û tekez li ser hevahengîya xwe bi dewleta qanûnî re kir. Lê belê, surprîza herî mezin helwesta Partîya Gel a Komarî (CHP) bû, ku tevî hevpeymanîya xwe ya nepenî û neragihandî bi Partîya Wekhevî û Demokrasîyê ya Gelan re di salên dawîn de, dengdan boykot kir. Ev helwest xuya dike ku ji tirsa partîyê ji berteka ji bingeha wê ya neteweperist a dilsoz, di gel girêdana wê bi karanîna dengên kurdan ji bo pêşxistina armancên xwe yên otorîter, derdikeve. Di nav partîyê de fikar jî hene ku Ocalan di qonaxa pêş de ji bo avakirina blokek demokratîk a serbixwe zextê dike, ku dê kurdan ji pozîsyona parvekirina desthilatdarîyê ber bi pozîsyona bandora stratejîk li ser sînorên neteweperistî û îslamîzmê veguhezîne. Vê helwestê hesabên rastîn ên ku CHP dimeşînin aşkera kir û piranîya aktorên kurd bawer dikin ku wê xeletîyek stratejîk a giran bi bandorên sîyasî yên giring kiriye. Li dawîyê, niha hemû çav li Îmralîyê ne û dikare were gotin ku pêvajoya aşîtîyê ketiye xaleke bêveger, piştî ku astengîya duyemîn derbas kiriye. Ocalan bi tena serê xwe lêçûna banga bêçekbûnê û şopandina çareserîyekê hilgirt û pabendbûna xwe ya tevahî, wekî ku Bahçelî bi xwe dîyar dike, ji nû ve piştrast kir, ji bo vekirina rê li ber aşîtîya mayînde. Li gor Ocalan, rêya aşîtîyê ne tenê stasyonek e, lê rêwîtîyek dirêj e ji bo paqijkirina mayînan, avakirina piran û derbaskirina astengîyan yek bi yek. Bi biryara komîteya parlementoyê, beşek ji nêzîkî 150 salan sirgûn û darvekirinê ku piranîya rêberên kurd aciz kiribûn, bi dawî bû. Ji bo cara yekem, serokatîya kurd ji pozîsyona çewisandin, dûrxistin û girtinê veguherî yek ji muxatibên rewa ku parlemento û dewleta tirk di çarçoveyek qanûnî û sazûmanî de bi wan re dîyalogê dikin. Tenê çêbûna vê veguherînê bi xwe kêlîyek dîrokî ya giring e, ku aşkera dike ku pêvajo ketiye qonaxeke nû, qonaxeke ku tê de rêzikên lîstika sîyasî bi tevahî têne guhartin.

Navenda Kurdî Ya Lêkolînan

Birêz Mesûd Barzanî û Ceneral Mezlûm Ebdî li hev civîyan

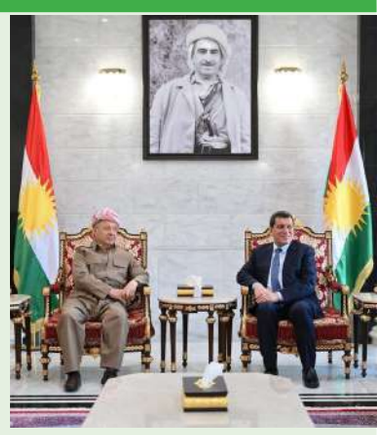

Roja çarşemê 19ê meha 11an 2025 Serokê PDKyê birêz Mesûd Barzanî li Hewlêrê pêşwazîya Fermandarê Giştî yê HSDyê Mazlûm Ebdî û heyeta pê re kir. Di nav heyetê de Hevseroka Daîreya Pêwendîyên Derve ya Birêveberîya Xweser Îlham Ehmed, sîyasetmedar Osman Baydemîr, ENKS (Encûmena Nîştimanî ya Kurd a Sûrîyayê) Mihemed Îsmaîl Endamê Desteya ENKSyê û Silêman Oso amade bûn. Der barê vê serdanê de baregeha Barzanî danezanek belav kir. Li gor danezana hatî belavkirin, Barzanî nîşan daye ku divê pirsgirêka kurdan bi awayekî aştîyane û demokratîk di çarçoveya Sûrîyaya nû de were çareserkirin. Li gor daxuyanîyê pêwîst e şaşîyên berê dubare nebin û werin çarekirin. Ji hêla xwe ve Ceneral Mezlûm Ebdî jî ji bo vê vexwendinê û piştgirîya Herêma Kurdistanê ya ji bo Rojavayê spasî û malavayîya birêz Mesûd Barzanî kir.